

الحكم في السطو والاختطاف والمسكرات

«القسم الثاني»

إحداه: اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

الفرق بين حقيقة كل من الخمر والمخدر والمفتّر والعلاقة بينها:

لا يليق بمن يريد أن يبين الحكم الشرعي في تعاطي شيء من هذه الأنواع الثلاثة أن يتكلم في ذلك إلا بعد أن يعرف من خواصها وآثارها في متعاطيها وفي المجتمع ما يسهل له الرجوع بها إلى نصوص الشريعة عامها وخاصها وينير له الطريق في الحكم عليها وإلا كان كمن يقتحم لجة البحر ليسبح فيها وهو لا يحسن السباحة. وكان جريئاً على القول على الله بغير علم. وقد نهى سبحانه عن ذلك في عموم قوله ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئلاً﴾^(١).

وفما يلي بيان معانيها وخواصها:

أما الخمر فقد تقدم الكلام على معناها لغة وشرعاً بما فيه الكفاية إن شاء الله. وأما المخدر: فهو مأخوذ من الخدر وهو الضعف والكسل والفتور والاسترخاء يقال: خدر العضو إذا استرخى فلا يطبق الحركة وخدر الشارب كفرح خدرًا إذا فتر وضعف ويطلق المخدر أيضاً على ظلمة المكان وغموضه يقال: مكان أخدر إذا كان مظلماً ومنه قيل للظلمة الشديدة: خدرة وكل ما منعك بصرك عن شيء، وحجبه عنه فقد أخدره. والمخدر كل ما وارك ومنه خدر الجارية وهو ما استترت فيه من البيت وخدر الأسد يخدر وأخدر لزم خدره وأقام به وخدره أكمته وأخدره عرينه واره ويطلق المخدر أيضاً على البرودة - يقال: ليلة خدرة - إذا كانت باردة ويوم خدر إذا كان بارداً. ويطلق الخدور على التحير يقال رجل خادر - إذا كان متحيراً..

(١) الآية (٣٦) من سورة الإسراء.

من هذا يتبين أن المادة تدور على معنى الضعف والكسل والفتور. ومعنى الظلمة والسير والغموض وعلى معنى البرودة ومعنى لزوم الشيء والإقامة به ويتبع ذلك الجبن والشاخر والخيرة والتردد والتبلد وعدم الغيرة. وكل هذه المعاني متحققة فيمن يتعاطى المخدرات مائعها وجامدها.

وأما المفتر: فهو مأخوذ من التفتير والإفتار وهو ما يورث ضعفاً بعد قوة، وسكوناً بعد حدة وحركة، واسترخاء بعد صلابة، وقصوراً بعد نشاط يقال: فتره الأفيون مثلاً يفتره تفتيراً وأفتره يفتره إفتاراً إذا أصابه بما ذكر من الضعف والقصور والاسترخاء ففتر يفتر ويفتر لان بعد شدة واسترخى بعد صلابة وضعف بعد قوة وكسل بعد نشاط وكل هذه الآفات متحققة فيمن يتعاطى المخدرات على اختلاف أنواعها مائعها وجامدها.

مما تقدم يتبين أن بين الثلاثة صلة وثيقة، ونسباً قوياً، وإن اختلفت مفاهيمها فإن كلا منها يحني على العقل يعث به ويذهب برشده ويقضي على صوابه فلا يكاد يعرف معروفاً، ولا ينكر منكرًا ويحني على الأعصاب وسائر قوى البدن والأخلاق حيرة واضطراباً وذبولاً وضعفاً ومرضاً، ورخاوة وفتوراً وجبناً وخوراً. ومن هنا أيضاً كان شرها أو تناولها جناية على الدين ومدرجة لانتهاك الحرمات والاعتداء على النفوس والأعراض ومضیعة للأموال وفي ذلك إخلال بكليات الشريعة العليا. ومقاصدها الضرورية التي علم من الإسلام وجوب المحافظة عليها والتي فرض الله الحدود والتعزيرات من أجل صيانتها من قريب ومن بعيد تحقيقاً لأمن الأمة وتطهيراً للمجتمع مما يدنس ويقضي على راحته وطمأنينته وسيأتي بيان مضار استعمالها بعنوان:

«دراسات حديثة تؤيد وجهة نظر فقهاء الإسلام» إن شاء الله تعالى.

ما يثبت أنه شرها من شهادة أو راحة أو قيء ونحو ذلك:

يثبت شرب الخمر بشهادة الشهود والإقرار والرائحة والسكر والقيء، ونظراً إلى أن الرائحة والقيء من قرائن الأحوال التي يثبت بها الشرب عند جماعة من العلماء فإننا نذكر نقولاً عن أهل العلم بالعمل بالقرائن ثم نذكر أدلة العمل بها من الكتاب والسنة وطائفة من أمثلة العمل بها وبعد ذلك نتكلم على هذه الأدلة الخمسة مبينين خلاف العلماء في كل دليل ومستندهم مع المناقشة:

أ - أما كلام العلماء فن ذلك ما جاء في معين الحكام قال بعض العلماء على الناظر أن يلحظ الأمارات والعلامات إذا تعارضت فما ترجح منها قضى بجانب الترجيح وهو قوة التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد جاء العمل بها في مسائل اتفق عليها الطوائف الأربع انتهى^(١).

وقال ابن فرحون نقلاً عن ابن العربي ما يتفق مع هذا الكلام^(٢).

وقال ابن القيم: ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم بالحق إلا بنوعين من الفهم أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علماً.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع وهو فهم حكم الله الذي حكم في كتابه وعلى لسان رسوله في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر فن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً فالعالم من يتوصل بمعرفته الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله - ومضى في ذكر الأدلة والأمثلة إلى أن قال: ومن سلك غير هذا أضاع على الناس حقوقهم ونسبه إلى الشريعة التي بعث الله بها رسوله انتهى^(٣).

ب - وأما ما يدل على ذلك من الكتاب فنه قوله تعالى ﴿ وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رءا قميصه قد من دبر قال إنه من كيدكن إن كيدكن عظيم ﴾^(٤).

قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله على هذه الآية (يفهم من هذه الآية لزوم الحكم بالقرينة الواضحة الدالة على صدق أحد الخصمين وكذب الآخر لأن ذكر الله لهذه القصة في معرض تسليم الاستدلال بتلك القرينة على براءة يوسف يدل على أن الحكم بمثل ذلك حق وصواب، لأن كون القميص مشقوقاً من جهة دبره دليل واضح على أنه هارب عنها وهي تنوئه من خلفه ولكنه تعالى بين في موضع آخر أن محل العمل بالقرينة ما لم تعارضها قرينة أقوى منها فإن عارضها قرينة أقوى منها أبطلت وذلك في

(١) معين الحكام/ ١٦١

(٢) تبصرة الحكام/ ٢٠١/٢ على هامش فتاوى عليش.

(٣) أعلام الموقعين ٩٤/١ - ٩٥.

(٤) من آية (٢٦) والآية ٢٧ و (٢٨) من سورة يوسف.

قوله تعالى ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَيْصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾^(١) لأن أولاد يعقوب لما جعلوا يوسف في غيابة الحب جعلوا على قَيْصِهِ دم سخلة ليكون وجود الدم على قَيْصِهِ قرينة على صدقهم في دعواهم أنه أكله الذئب ولا شك أن الدم قرينة على افتراس الذئب له ولكن يعقوب أبطل قرينتهم هذه بقرينة أقوى منها وهي عدم شق القميص فقال سبحانه الله متى كان الذئب حليماً يأكل يوسف ولا يشق قَيْصِهِ ولذا صرح بتكذيبه لهم في قوله ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾ والله المستعان على ما تصفون^(٢). وهذه الآيات المذكورة أصل في الحكم بالقرائن^(٣) انتهى.

والأظهر أن تكذيب يعقوب لبنيه في دعواهم أن الذئب أكل يوسف ليس من أجل كون الدم ليس دم إنسان ولا من أجل كون الثوب لم يخرق لأن هذين الأمرين منقولان عن بني إسرائيل ونحوهم، وأخبارهم لا تصدق ولا تكذب ولا يعتمد عليها إلا بدليل يدل على صحتها، وإنما كذبهم لأمر آخر إما لكون الرؤيا التي رآها يوسف في سجود الكواكب والشمس والقمر له لم تتحقق وإما لوحي أوحاه الله إليه عرف منه ما يدل على كذبهم في دعواهم.

ج - وأما الأدلة من السنة فمن ذلك:

١ - أنه ﷺ اعتبر باللوث في القسامة وجوّز للمدعين أن يحلفوا خمسين يميناً ويستحقوا دم القتل في حديث حويصة ومحبيصة.

٢ - أنه ﷺ أمر الزبير أن يقرر عم حيي بن أخطب بالعذاب على إخراج المال الذي غيبه وادعى نفاده فقال (العهد قريب والمال أكثر من ذلك).

٣ - أنه ﷺ أمر الملتقط أن يدفع اللقطة إلى واصفها وجعل وصفه لعفاصها ووكانها قائماً مقام البيعة.

٤ - حكم رسول الله ﷺ وحلفائه من بعده بالقامة وجعلها دليلاً على ثبوت

(١) من الآية (١٨) من سورة يوسف.

(٢) من الآية (١٨) من سورة يوسف.

(٣) أضواء البيان ٦٩/٢ - ٧٠ ويرجع إلى تبصرة الحكام لابن فرحون ١٠١/٢.

النسب وليس فيها إلا مجرد الأمارات والعلامات.

٥ - ابنا عفراء تداعيا قتل أبي جهل يوم بدر فقال لهما رسول الله ﷺ هل مسحتما سيفيكما قالوا: لا فقال ﷺ أرياني سيفيكما فلما نظر فيهما قال لأحدهما هذا قتله وحكم له بسلبه^(١).

هـ - وأما المسائل التطبيقية للعمل بها فقد ذكر صاحب معين الحكام وابن فرحون والإمام ابن القيم مسائل كثيرة نذكر منها مايلي:

الأولى: أن الفقهاء كلهم يقولون بجواز وطء المرأة إذا أهديت إليه ليلة الزفاف وإن لم يشهد عنده عدلان من الرجال أن هذه فلانة بنت فلان التي عقدت عليها وإن لم يستنطق النساء أن هذه امرأته اعتماداً على القرينة الظاهرة المنزلة منزلة الشهادة.

الثانية: أن الناس قديماً وحديثاً لم يزالوا يعتمدون في الصبيان والإماء المرسل معهم الهدايا وأنها مرسله إليهم فيقبلون أموالهم ويأكلوا الطعام المرسل به ونقل القرافي أن خبر الكافر في ذلك كاف.

الثالثة: أنهم يعتبرون إذن الصبيان في الدخول إلى المنزل.

الرابعة: أن الضيف يشرب من كوز صاحب البيت ويتكىء على وسادته ويقضي حاجته في مرحاضه من غير استئذان ولا يعد متصرفاً في ملكه بغير إذنه.

الخامسة: جواز أخذ ما يسقط من الإنسان إذا لم يعرف صاحبه مما لا يتبعه الإنسان نفسه كالفلس والتمر والعصا ونحو ذلك^(٢).

و - وأما الأدلة التي يستدل بها على شربها فقد سبق أنها الشهادة والإقرار والرائحة والقيء والسكر. فأما الشهادة فيشترط أن لا يقل عدد الشهود عن رجلين تتوفر فيهما شروط الشهادة ويزيد أبو حنيفة وأبو يوسف على هذا بأن تكون الرائحة قائمة وقت تحمل الشهادة ويخالفهما محمد فلا يشترط ذلك.

(١) تبصرة الحكام ١٠٣/٢.

(٢) تبصرة الحكام ١٠٤/٢ ومن أراد المزيد على ذلك من الاطلاع على كلام العلماء والأدلة والأمثلة فعليه بمراجعة الطرق الحكيمة ص ٤، ١٦، ٩٥، ١٢٠، ٢٤٣ وبدايع الفوائد ١١٦/٣ وأعلام الموقعين ٩/٣ وكتاب الروح الطبعة الهندية ١٦/ ١٩ وزاد المعاد في الكلام على صلح أهل خير ٧٨/٢ وأحكام القرآن للجصاص وأحكام القرآن لابن العربي على تفسير آية يوسف آفة الذكر.

وأما الإقرار فيكون مرة واحدة في المذاهب الأربعة ويرى أبو يوسف أن كل إقرار يسقط بالرجوع فعدد الإقرار فيه كعدد الشهود فلا بد من الإقرار مرتين عنده وأما الرائحة فالمقدم في مذهب الإمام أحمد رحمه الله أنه لا يجب الحد بوجود الرائحة وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي رحمهما الله تعالى ويخالفهم مالك رحمه الله فيرى وجوب الحد بوجود الرائحة وقوله هذا رواية عن أحمد رحمه الله.

وكذلك القبيء، لا يعتبر وجوده دليلاً شرعياً عند أبي حنيفة وهو مذهب الشافعي رحمه الله ورواية عن أحمد رحمه الله ويخالفهم مالك رحمه الله وهو الرواية الثانية في مذهب أحمد رحمه الله وهو القوي بوجوب الحد اعتماداً على القبيء.

وأما السكر فالشافعي ومن وافقه يرون عدم حده، والرواية المقدمة في مذهب أحمد ومن يقول بها من العلماء أنه يحد.

وفيا يلي نقول عن فقهاء الإسلام في ذلك مع أدلتهم ومناقشتها:

١ - جاء في «البداية وشرحها الهداية» ومن شرب الخمر فأخذ وريحها موجودة وجاء به سكران فشهد الشهود عليه بذلك فعليه الحد وكذلك إذا أقر وريحها موجودة لأن جنائية الشرب قد ظهرت ولم يتقادم العهد والأصل في قوله عليه الصلاة والسلام (من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه).

وإن أقر بعد ذهاب رائحتها لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله يحد وكذلك إذا شهدوا عليه بعد ما ذهب ريحها والسكر لم يحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله: يحد فالتقادم يمنع قبول الشهادة بالاتفاق غير أنه مقدر بالزمان عنده اعتباراً بحد الزنا وهذا لأن التأخير يتحقق بعض الزمان والرائحة قد تكون من غيره كما قيل: يقولون لي إنك شربت مدامة فقلت لهم لا بل أكلت السفرجلا وعندهما يقدر بزوال الرائحة لقول ابن مسعود رضي الله عنه فيه فإن وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه.

ولأن قيام الأثر من أقوى دلالة القرب وإنما يصار إلى التقدير بالزمان عند تعذر اعتباره والتمييز بين الروائع ممكن للمستدل وإنما تشبه على الجهال. وأما الإقرار فالتقادم

لا يبطله عند محمد رحمه الله كما في حد الزنا على ما مر تقريره وعندهما لا يقام الحد إلا عند قيام الرائحة لأن حد الشرب ثبت بإجماع الصحابة رضي الله عنهم ولا إجماع إلا برأي ابن مسعود رضي الله عنه وقد شرط قيام الرائحة على ما روينا.

قال أخذه الشهود وريحها توجد منه وهو سكران فذهبوا به من مصر إلى مصر فيه الإمام فانقطع ذلك قبل أن ينتهوا به صرف قولهم جميعاً لأن هذا عذر كبعد المسافة في حد الزنا والشاهد لا يهتم في مثله.

... «ولا حد على من وجد منه رائحة الخمر أو تقيأها» لأن الرائحة محتملة وكذا الشرب قد يقع عن إكراه أو اضطرار. ويثبت الشرب بشهادة شاهدين ويثبت بالإقرار مرة واحدة وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يشترط الإقرار مرتين وهو نظير الاختلاف في السرقة ولا تقبل فيه شهادة النساء مع الرجال لأن فيها شبهة البدلية وتهمة الضلال والنسيان انتهى^(١).

وقال ابن الهمام على قول صاحب الهداية والرائحة قد تكون من غيره الخ. قال يظهر أن رائحة الخمر مما يلبس بغيرها فلا يناط شيء من الأحكام بوجودها ولا بذهابها ولو سلمنا أنها لا تلبس على ذوي المعرفة فلا موجب لتقييد العمل بالبيئة بوجودها لأن المعقول تقييد قبولها بعدم التهمة والتهمة لا تتحقق في الشهادة بسبب وقوعها بعد ذهاب الرائحة بل بسبب تأخير الأداء تأخيراً يعد تفريطاً وذلك متتفٍ في تأخير يوم ونحوه وبه تذهب الرائحة.

أجاب المصنف وغيره بما حاصله أن اشتراط قيام الرائحة لقبول الشهادة عرف من قول ابن مسعود وهو ما روى عبد الرزاق حدثنا سفيان الثوري عن يحيى بن عبد الله التميمي الجابر عن أبي ماجد الحنفي قال جاء رجل بابن أخ له سكران إلى عبد الله بن مسعود فقال عبد الله تترتوه ومزموه واستكوهوه ففعلوا فرفعه إلى السجن ثم عاد به من الغد ودعا بسوط ثم أمر به فدقت تمرته بين حجرين حتى صارت درة ثم قال للجلاد اجلد وارجع يدك واعط كل عضو حقه.

ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني ورواه إسحاق بن راهويه أخبرنا جرير عن

(١) البداية ومعها الهداية / ١١١/٢ / ١١٢.

عبد الحميد عن يحيى بن عبد الله الجابر به.

ودفع بأن محل النزاع كون الشهادة لا يعمل بها إلا مع قيام الرائحة والحديث المذكور عن ابن مسعود ليس فيه شهادة منع من العمل بها لعدم الرائحة وقت أدائها بل ولا إقرار إنما فيه أنه حده بظهور الرائحة بالترترة والمزمرة، والمزمرة: التحريك بعنف والترترة والتلثلة التحريك وهما بتاءين متتاليتين من فوق قال ذو الرمة يصف بعيراً:

بعيد مساف الخطو غوجاً شمردل تقطع أنفاس المهاري ثلاثاً
أي حركاته، والمساف جمع مسافة والغوج بالغين المعجمة الواسع الصدر ومعنى تقطع ثلاثاً أنفاس المهاري أنه إذا بارها في السير أظهر في أنفاسها الضيق لما يجهدوها وإنما فعله لأن بالتحريك تظهر الرائحة من المعدة التي كانت خفت وكان ذلك مذهبه ويدل عليه ما في الصحيحين عن ابن مسعود أنه قرأ سورة يوسف فقال رجل ما هكذا أنزلت فقال عبد الله والله لقد قرأتها على رسول الله ﷺ فقال: أحسنت فينبأ هو يكلمه إذ وجد منه رائحة الخمر فقال: أتشرب الخمر وتكذب بالكتاب فضربه الحد.

وأخرج الدارقطني بسند صحيح عن السائب بن يزيد عن عمر بن الخطاب أنه ضرب رجلاً وجد منه ريح الخمر وفي لفظ ريح شراب. والحاصل أن حده عند وجود الريح مع عدم البيئة والإقرار لا يستلزم اشتراط الرائحة مع أحدهما ثم هو مذهب لبعض العلماء منهم مالك وقول للشافعي برواية عن أحمد والأصح عن الشافعي وأكثر أهل العلم نفيه وما ذكرناه عن عمر يعارض ما ذكرنا عنه أنه عزر من وجد منه الرائحة ويترجح لأنه أصح وإن قال ابن المنذر ثبت عن عمر أنه جلد من وجد منه رائحة الخمر حداً تاماً وقد استبعد بعض أهل العلم حديث ابن مسعود من جهة المعنى وهو أن الأصل في الحدود إذا جاء صاحبها مقراً أن يرد ويدراً ما يستطيع فكيف يأمر ابن مسعود بالمزمرة عند عدم الرائحة ليظهر الريح فيحده، فإن صح فتأويله أنه كان رجلاً مولعاً بالشراب مدمناً عليه فاستجاز ذلك فيه ^(١) انتهى.

ويمكن أن يقال أنه إنما أمر بترترته ومزمزته لكونه لم يأت تائباً وإنما جاء به عمه ليقام

(١) فتح القدير ٤/ ١٨٠.

عليه الحد فأراد ابن مسعود أن يستثب في وقوع الشرب منه بالعمل المذكور لتظهر
الرائحة.

قال ابن فرحون:

ويجب الحد على من وجدت منه رائحة الخمر أوقاءها وحكم به عمر رضي الله تعالى
عنه وفي حديث ما عزم أن رسول الله ﷺ قال: أشربت خمرًا؟ فقام رجل فاستنكهه فلم
يجد منه ريح خمر. قال اللخمي: فيه دليل أن الرائحة يقضي بها دليل آخر أن إقرار
السكران غير لازم (مسألة) قال اللخمي رحمه الله تعالى: ذهب مالك رضي الله تعالى
عنه وجماعة من أصحابه إلى أن الحد يجب على من وجد منه ريح السكر والدليل على
ذلك ما روي عن السائب بن يزيد أنه حضر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو
يخلد رجلاً وجد منه ريح شراب فجلده الحد تاماً والدليل من جهة المعنى أن هذا معنى
يعلم به صفة ما شرب المكلف وجنسه فوجب أن يكون طريقاً إلى إثبات الحد وأصل
ذلك الرؤية لما شربه بل الرائحة أقوى من معرفة حال المشروب من الرؤية لأن الرؤية لا
يعلم بها الشراب أسكر هو أم لا وإنما يعلم ذلك براحته.

(فصل) والكلام في ذلك يتعلق بثلاثة أمور الأول: فيمن يجب استنكاهه، الثاني:
فيمن يثبت ذلك بشهادته، الثالث: فيما يجب بذلك إذا تيقن رائحة السكر أو أشكلت.
(الأول): فيمن يجب استنكاهه وذلك فيما يرى الحاكم منه تخليطاً في قول أو مشي يشبه
السكران في الموازية من رواية أصبغ عن ابن القاسم أنه إذا رأى ذلك منه أمر باستنكاهه
قال: لأنه قد بلغ إلى الحاكم فلا يسعه إلا تحقيقه فإذا ثبت الحد حد أمامه. (مسألة):
وكذلك لو شم منه رائحة ينكرها أو أنكرها بحضرته من ينكرها قال الباجي: فعندي أنه
قد تعين عليه استنكاهه وتحقيق حاله لأن هذه صفة ينكرها حاله ويستراب بها ويقوى بها
الظن في وجوب الحد عليه فيجب بذلك اختباره وتحقيق حاله كالتخليط في الكلام
والمشي (مسألة): فإن لم يظهر منه شيء من هذه الأحوال يريد التخليط في القول والمشي
لم يستنكه رواه أصبغ عن ابن القاسم بالعتية والموازية قال: ولا يتجسس عليه ووجه
ذلك إن لم ير منه ريبة ولا خروجاً عن أحوال الناس المعتادة فلا يجوز التجسس على
الناس والتعرض لهم من غير ريبة (الثاني): فيمن يثبت ذلك بشهادته قال القاضي أبو

الوليد: فأما من يثبت ذلك عليه بشهادته فإنه يحتاج إلى معرفة صفتهم وعددهم ، فأما صفتهم فقد قال القاضي أبو الحسن في كتابه : إن صفة الشاهدين على الرائحة أن يكونا ممن خبر شربها في وقت ما إما في حال كفرهما أو شرباها في إسلامها فجعلنا ثم تابا حتى يكونا ممن يعرف الخمر بريحتها- قال القاضي أبو الوليد هذا عندي فيه نظر لأن من هذه صفته معدوم قليل ولو لم تثبت الرائحة إلا بشهادة من هذه صفته لبطلت الشهادة بها في الأغلب وقد يكون من لم يشربها قط يعرف رائحتها معرفة صحيحة بأن يخبره عنها المرة بعد المرة من قد شربها أنها هي رائحة الخمر حتى يعرف ذلك كما يعرفها الذي قد شربها. (مسألة): وأما العدد فلا يخلو أن يكون الحاكم أمر الشهود بالاستنكاه أو فعلوا هم ذلك ابتداء فإن كان الحاكم أمرهم بذلك فقد روى ابن حبيب عن أصبغ أنه يستحب أن يأمر شاهدين فإن لم يكن إلا واحداً وجب به الحد وأما إن كان الشهود فعلوا ذلك من قبل أنفسهم فلا يجزئ أقل من اثنين كالشهادة على الشرب وقد روى ابن وهيب عن مالك رضي الله تعالى عنه أنه إن لم يكن مع الحاكم إلا واحداً فليرفعه إلى من هو فوقه قال القاضي أبو الوليد رحمه الله تعالى: وما رواه ابن حبيب عن أصبغ مبني على أن الحاكم يحكم بعلمه فلذلك جاز عنده علم من استنابه وإلا فقد يجب أن لا يحد في ذلك حتى يشهد عنده فيه شاهدان (الثالث): فيما يجب بشهادة الاستنكاه ولا يخلو أن يكون الشهود متيقنين للرائحة أو شاكين فيها فإن كانوا متيقنين للرائحة فلا يخلو أن يتفقوا على أنها رائحة مسكر أو على أنها غير رائحة مسكر أو يختلفوا في ذلك فإن اتفقوا على أنها غير رائحة مسكر فلا نعلم في المذهب خلافاً في وجوب ترك الحد وإن اتفقوا على أنها رائحة مسكر وجب الحد عليه وإن اختلفوا في ذلك فقال بعضهم رائحة مسكر وقال بعضهم ليس برائحة مسكر فقد قال ابن حبيب إذا اجتمع منهم اثنان على أنها رائحة مسكر حدّ ووجه ذلك أن الشهادة قد قامت وكملت ولا يؤثر في ذلك نفي من نفى مقتضاها كما لو شهد شاهدان أنها راياه شرب خمرًا وقال آخران لم يشرب خمرًا. (مسألة): فإن شك الشهود في الرائحة هل هي رائحة مسكر أو غيره نظرت حاله فإن كان من أهل السفه نكل وإن كان من أهل العدل خلي سبيله حكاه ابن القاسم في العتبية والموازية ووجه ذلك أن من عرف بالسفه والشر والتخليط خيف أن يكون ماشك فيه مما حرم عليه ووجب أن يزجر عن التسمية بذلك لكي لا يتطرق بذلك إلى إظهار معصية وأما من كان من أهل العدل فتبعد عنه الريبة والله سبحانه وتعالى أعلم. (مسألة) قال

القاضي أبو الوليد رحمه الله تعالى: فإذا ثبت ذلك فإن الحد يتعلق بما يقع به النظر من تجاوز الشراب من الفم إلى الحلق (مسألة): ولو شهد شاهدان أنه قاء خمرًا وجب عليه الحد لأنه لا يقبها حتى يشربها وقد روي نحو هذا عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وسيأتي في باب القضاء بالسياسة صفة الشهادة وصفة الضارب والضرب وما يضاف إلى الحد إن شاء الله تعالى.

٣ - جاء في المنهاج وشرحه نهاية المحتاج «ويحد بإقراره وشهادة رجلين» أو علم السيد دون غيره كما مر نظيره في السرقة لا ببيع خمر «هيئة» سكر وفيء لاحتمال أنه احتقن أو أسعط بها أو أنه شربها لعذر من غلط أو إكراه. أما حد عثمان بالقيء فاجتهاد له ويكفي في إقرار وشهادة شرب خمرًا أو شرب مما شرب منه غيره فسكر وسواء أقال وهو مختار عالم أم لا كما في نحو بيع وطلاق إذ الأصل عدم الإكراه والغالب من حال الشارب علمه بما يشربه. وقيل يشترط في كل من المقر والشاهد أن يقول شربها وهو عالم به مختار لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا إذ العقوبة لا تثبت إلا بيقين وفرق الأول بأن الزنا قد يطلق على مقدماته كما في الخبر على أنهم ساءحوا في الخمر لسهولة حدها ما لم يساءحوا في غيرها لاسيما مع أن الابتداء بكثرة شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره. ويعتبر على الثاني زيادة من غير ضرورة احترازاً من الإساءة والشرب لنحو عطش أو تداو انتهى^(١).

٤ - وقال ابن قدامة:

ولا يجب الحد حتى يثبت شربه بأحد شيئين: الإقرار والبينة ويكفي في الإقرار مرة واحدة في قول عامة أهل العلم لأنه حد لا يتضمن إتلافاً فأشبهه حد القذف وإذا رجع عن إقراره قبل رجوعه، لأنه حد لله سبحانه فقبل رجوعه عنه كسائر الحدود ولا يعتبر مع الإقرار وجود الرائحة. وحكي عن أبي حنيفة لا حد عليه إلا أن توجد رائحة ولا يصح لأنه أحد بينتي الشرب فلم يعتبر معه وجود الرائحة كالشهادة ولأنه قد يقر بعد زوال الرائحة عنه، ولأنه إقرار بحد فاكتفي به كسائر الحدود.

(١) المنهاج وشرحه نهاية المحتاج ١٦/٨.

(فصل) ولا يجب الحد بوجود الرائحة للخمر من فيه في قول أكثر أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي وروى أبو طالب عن أحمد أنه يحد بذلك وهو قول مالك لأن ابن مسعود جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر.

وروي عن عمر أنه قال: إني وجدت من عبيد الله ريح شراب فأقر أنه شرب الطلا فقال عمر: إني سائل عنه فإن كان يسكر جلدته.

ولأن الرائحة تدل على شربه فجري مجرى الإقرار.

والأول أولى لأن الرائحة يحتمل أنه تمضمض بها وحسبها ماء فلما صارت إلى فيه مجها وظنها لا تسكر أو كان مكرهاً أو أكل نبقاً بالغاً أو شرب شراب التفاح فإنه يكون منه كرائحة الخمر وإذا احتمل ذلك لم يجب الحد الذي يدرأ بالشبهات وحديث عمر حجة لنا فإنه لم يحده بوجود الرائحة ولو وجب ذلك لبادر إليه عمر.

(فصل): وإن وجد سكران أو تقيأ الخمر فعن أحمد لا حد عليه لاحتمال أن يكون مكرهاً أو لم يعلم أنها تسكر وهذا مذهب الشافعي ورواية أبي طالب عنه في الحد بالرائحة يدل على وجوب الحد ههنا بطريق الأولى لأن ذلك لا يكون إلا بعد شربها فأشبه ما لو قامت البيئة عليه بشرها.

وقد روى سعيد حدثنا هشيم حدثنا المغيرة عن الشعبي قال: لما كان من أمر قدامة ما كان جاء علقمة الخصى فقال أشهد أبي رأيت يتيئوها فقال عمر من قاءها فقد شربها فضربه الحد.

وروى حصين بن المنذر الرقاشي قال «شهدت عثمان وأبي بالوليد بن عقبة فشهد عليه حمران ورجل آخر فشهد أحدهما أنه رآه شربها وشهد الآخر أنه رآه يتيئوها فقال عثمان: إنه لم يتيئها حتى شربها فقال لعلي: أقم عليه الحد فأمر عليّ عبد الله بن جعفر فضربه» رواه مسلم. وفي رواية له فقال عثمان: لقد تنطعت في الشهادة وهذا بمحض من علماء الصحابة وسادتهم ولم ينكر فكان إجماعاً. ولأنه يكني في الشهادة عليه أنه شربها ولا يتيئوها أو لا يسكر منها حتى يشربها.

(فصل): وأما البيئة فلا تكون إلا رجلين عدلين مسلمين يشهدان أنه مسكر ولا

يحتاجان إلى بيان نوعه لأنه لا ينقسم إلى ما يوجب الحد وإلى ما لا يوجب بخلاف الزنا فإنه يطلق على الصريح وعلى دواعيه ولهذا قال النبي ﷺ (العينان تزنيان واليدان تزنيان والفرج يصدّق ذلك أو يكذّب) فهذا احتاج الشاهدان إلى تفسيره وفي مسألتنا لا يسمى غير المسكر مسكراً فلم يفتقر إلى ذكر نوعه ولا يفتقر في الشهادة إلى ذكر عدم الإكراه ولا إلى ذكر علمه أنه مسكر لأن الظاهر الاختيار والعلم وما عداهما نادر بعيد فلم يحتاج إلى بيانه ولذلك لم يعتبر ذلك في شيء من الشهادات ولم يعتبره عثمان في الشهادة على الوليد ابن عقبة ولا اعتبره عمر في الشهادة على قدامة بن مظعون ولا في الشهادة على المغيرة بن شعبة ولو شهدا بعق أو طلاق لم يفتقر إلى ذكر الاختيار كذا ههنا^(١) انتهى.

وجاء في حاشية المقنع على قوله (وهل يجب الحد بوجود الرائحة على روايتين إحداهما: لا يحد وهو قول عامة أهل العلم منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي وعنه يحد وهو قول مالك لأن ابن مسعود رضي الله عنه جلد رجلاً وجد منه رائحة الخمر وعنه يحد إذا لم يدع شبهة قال ابن أبي موسى وهي أظهر عن أحمد واختارها ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين.

ووجه الأول أنه يحتمل أنه تضمنض بها أو ظنها ماء فلما صارت في فيه مجها أو ظنها لا تسكر أو كان مكرها^(٢) انتهى.

وجاء في الإنصاف على قول ابن قدامة وهل يحد بوجود الرائحة على روايتين وأطلقهما في مسبوكة الذهب وتجريد العناية ونهاية ابن رزين إحداهما لا يحد وهو المذهب صححه المصنف والشارح وابن منجا في شرحه وصاحب الخلاصة والتصحيح وغيره وجزم به في الوجيز والمنور. والرواية الثانية: يحد إذا لم يدع شبهة قال ابن أبي موسى في الإرشاد هذه أظهر عن الإمام أحمد رحمه الله واختارها ابن عبدوس في تذكرته والشيخ تقي الدين رحمه الله وقدمها في المستوعب وعنه يحد وإن ادعى شبهة. ذكرها في الفروع. وذكر هذه المسألة في باب حد الزنا وأطلقهن في تجريد العناية ونقل الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله يؤدب برأخته. واختاره الخلال كالحاضر مع من يشربه، فائدتان:

(١) المغنى ١٤٣/٩ وما بعدها. الناشر مكتبة القاهرة، مطابع سجل العرب.

(٢) المقنع ومعه الحاشية ٤٧٩/٣.

إحدهما: لو وجد سكران وقد تقياً الخمر فقليل حكمه حكم الرأحة وقدمه في
الفصول وجزم به في الرعاية الكبرى.

وقيل يحد هنا وإن لم نحد بالرائحة واختاره المصنف والشارح وهو ظاهر كلامه في
الإرشاد وهذا المذهب على ما اصطلاحناه في المقدمة وأطلقهما في الفروع.

والثانية: يثبت شربه للخمر بإقراره مرة على الصحيح من المذهب كحد القذف جزم
به في الفصول والمذهب والحاوي الصغير والمغني والشرح وقدمه في الفروع.

وعنه مرتين واختاره القاضي وأصحابه وصححه الناظم واختاره ابن عبدوس في
تذكرته وقدمه في المحرر والنظم. والرعايتين وجزم به في المنور وغيره وجعل أبو الخطاب أن
بقية الحدود لا يثبت إلا بإقراره مرتين. وقال في عيون المسائل في حد الخمر بمرتين وإن
سلمناه فلائنه لا يتضمن إتلافاً بخلاف حد السرقة قال في الفروع ولم يفرقوا بين حد
القذف وغيره لأنه حق آدمي كالقود، فدل على رواية فيه قال وهذا متجه.

ويثبت أيضاً شرها بشهادة عدلين مطلقاً على الصحيح من المذهب وقيل ويعتبر
قولها، عالماً بتحريمه واختياره وأطلقهما في الرعاية الكبرى^(١) انتهى.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: والحد واجب إذا قامت البينة أو اعترف
الشارب فإن وجدت منه رائحة الخمر أو رؤي وهو يتقايؤها ونحو ذلك فقد قيل لا يقام
عليه الحد لاحتمال أنه شرب ما ليس بنجر أو شرها جاهلاً بها أو مكرهاً ونحو ذلك.

وقيل: يجلد إذا عرف أن ذلك مسكر وهذا هو المأثور عن الخلفاء الراشدين وغيرهم
من الصحابة كعثمان وعلي وابن مسعود وعليه تدل سنة رسول الله ﷺ وهو الذي
اصطلح عليه الناس وهو مذهب مالك وأحمد في غالب نصوصه انتهى^(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: وحكم عمر وابن مسعود رضي الله عنهما ولا يعرف
لها مخالف من الصحابة بوجوب الحد برائحة الخمر من قيء الرجل أو قيئه خمراً اعتماداً
على القرينة الظاهرة انتهى^(٣).

(١) الإنصاف/١٠/٢٣٣.

(٢) السياسة الشرعية/٥١.

(٣) الطرق الحكيمة/٦.

عقوبة من ثبت عليه شرب الخمر في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين:

روى البخاري في الصحيح بسنده عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبو بكر أربعين.

وذكر ابن حجر أن هذا الحديث أخرجه البيهقي في الخلافيات من طريق جعفر بن محمد القلانسي عن آدم شيخ البخاري فيه بلفظ «أن النبي ﷺ أتى برجل شرب الخمر فضربه بجريدتين نحواً من أربعين. ثم صنع أبو بكر مثل ذلك فلما كان عمر استشار الناس فقال له عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون ففعله عمر».. ولفظ رواية خالد التي ذكرتها^(١) إلى قوله «نحواً من أربعين» وأخرجه مسلم والنسائي أيضاً من طريق محمد بن جعفر عن شعبة مثل رواية آدم إلا أنه قال «وفعله أبو بكر فلما كان عمر أي في خلافته - استشار الناس فقال عبد الرحمن - يعني ابن عوف - أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر» وأخرج النسائي من طريق يزيد بن هارون عن شعبة «فضربه بالنعال نحواً من أربعين ثم أتى به وأبو بكر فصنع به مثل ذلك». ورواه همام عن قتادة بلفظ «فأمر قريباً من عشرين رجلاً فجلده كل رجل جلدتين بالجريد والنعال» أخرجه أحمد والبيهقي - وهذا يجمع بين ما اختلف فيه على شعبة وإن جملة الضربات كانت نحو أربعين لا أنه جلده بجريدتين أربعين فتكون الجملة ثمانين كما أجاب به بعض الناس. ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة بلفظ «جلد بالجريد والنعال أربعين» علقه أبو داود بسند صحيح ووصله البيهقي وكذا أخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام بلفظ «كان يضرب في الخمر» مثله^(٢) انتهى المقصود.

٢ - أخرج البخاري بسنده عن عقبة بن الحارث أن النبي ﷺ أتى بنعيان أوبابن نعيان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه فضربوه بالجريد والنعال وكنت فيمن ضربه.

٣ - أخرج البخاري بسنده عن عمير بن سعيد النخعي قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لأقيم حداً على أحد فيموت فأجد في نفسي إلا صاحب الخمر فإنه لو مات ودبته وذلك أن رسول الله ﷺ لم يسته.

(١) ما روى خالد بن الحارث عن شعبة هي المذكورة أولاً.

(٢) الفتح ٦٣/١٢ - ٦٤

٤ - أخرج البخاري بسنده عن السائب بن يزيد قال كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدرا من خلافة عمر فنقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأردبتنا حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين. وقد علق ابن حجر على قوله «حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين» ظاهره أن التحديد بأربعين إنما وقع في آخر خلافة عمر وليس كذلك لما في قصة خالد بن الوليد وكتابته إلى عمر رضي الله عنه فإنه يدل على أن أمر عمر بجلد ثمانين كان في وسط إمارته لأن خالد مات في وسط خلافة عمر^(١) انتهى المقصود.

٥ - قال ابن حجر: أخرج النسائي بسند صحيح عن أبي سعيد أي النبي ﷺ بنشوان فأمر به فنهز بالأيدي وخفق بالنعال الحديث.

ولعبد الرزاق بسند صحيح عن عبيد بن عمير أحد كبار التابعين كان الذي يشرب الخمر في عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وبعض إمارة عمر يضربونه بأيديهم ونعالهم ويصكونه^(٢).

٦ - قال ابن حجر وقع في مرسل عبيد بن عمير أحد كبار التابعين فيما أخرجه عبد الرزاق بسند صحيح عنه نحو حديث السائب وفيه «أن عمر جعله أربعين سوطاً فلما رأهم لا يتناهون جعله ستين سوطاً فلما رأهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال هذا أدنى الحدود^(٣).

٧ - أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن يزيد أن عمر استشار في الخمر فقال له علي ابن أبي طالب نرى أن تجعله ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افترى فجلد عمر في الخمر ثمانين.

قال ابن حجر^(٤) وهذا معضل وقد وصله النسائي والطحاوي من طريق يحيى بن فليح عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس مطولاً ولفظه «أن الشراب كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال والعصا حتى توفي. فكانوا في خلافة أبي بكر أكثر منهم فقال أبو بكر: لو فرضنا عليهم حداً فتوخى نحو ما كانوا يضربون في عهد النبي ﷺ فجلدهم أربعين حتى توفي، ثم كان عمر فجلدهم كذلك حتى أتى برجل فذكر قصة وأنه تأول قوله تعالى ﴿ليس

(١) الفتح ٦٩/١٢

(٢) الفتح ٦٧/١٢

(٣) الفتح ٦٩/١٢

(٤) فتح الباري مجلد ١٢ صفحة ٦٩ وما بعدها.

على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا^(١) وأن ابن عباس ناظره في ذلك واحتج ببقية الآية وهو قوله تعالى ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا﴾^(٢) والذي يرتكب ما حرمه الله ليس بمتق، فقال عمر ما ترون؟ فقال علي فذكره وزاد بعد قوله وإذا هذى افترى وعلى المفتري ثمانون جلدة فأمر به عمر فجلده ثمانين، ولهذا الأثر عن علي طرق أخرى منها ما أخرجه الطبراني والطحاوي والبيهقي من طريق أسامة بن زيد عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن (أن رجلاً من بني كلب يقال له ابن دبرة أخبره أن أبا بكر كان يجلد في الخمر أربعين وكان عمر يجلد فيها أربعين قال فبعثني خالد بن الوليد إلى عمر فقلت: إن الناس قد انهمكوا في الخمر واستخفوا العقوبة فقال عمر لمن حوله ما ترون؟ قال ووجدت عنده علياً وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف في المسجد فقال علي فذكر مثل رواية ثور الموصولة. ومنها ما أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن عكرمة أن عمر شاور الناس في الخمر فقال له علي: إن السكران إذا سكر هذى الحديث، ومنها ما أخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال شرب نفر من أهل الشام الخمر وتأولوا الآية المذكورة فاستشار عمر فيهم فقلت: أرى أن تستنيهم فإن تابوا ضربتهم ثمانين ثمانين وإلا ضربت أعناقهم لأنهم استحلوا ما حرم الله فاستتابهم فتابوا. فضرهم ثمانين ثمانين وأخرج أبو داود والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذهر في قصة الشارب الذي ضربه النبي ﷺ بخنجر وفيه فلما كان عمر كتب إليه خالد بن الوليد: أن الناس قد انهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة قال: وعنده المهاجرون والأنصار فسألهم واجتمعوا على أن يضربه ثمانين وقال علي فذكر مثله. وأخرج عبد الرزاق عن ابن جريج ومعمر عن ابن شهاب قال «فرض أبو بكر في الخمر أربعين سوطاً وفرض فيها عمر ثمانين، قال الطحاوي: جاءت الأخبار متواترة عن علي أن النبي ﷺ لم يسن في الخمر شيئاً، ويؤيده فذكر الأحاديث التي ليس فيها تقييد بعدد حديث أبي هريرة وحديث عقبة بن الحارث المتقدمين وحديث عبد الرحمن بن أذهر أن النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر فقال للناس اضربوه فمنهم من ضربه بالنعال ومنهم من ضربه بالعصا ومنهم من ضربه بالجريد ثم أخذ رسول الله ﷺ تراباً فرمى به في وجهه، وتعقب بأنه قد ورد في بعض طرقه ما يخالف قوله وهو ما عند أبي داود والنسائي في هذا الحديث ثم أتى أبو بكر بسكران فتوخى الذي كان من ضربهم عند رسول الله ﷺ فضره أربعين ثم أتى عمر بسكران فضره أربعين، فإنه يدل على أنه وإن لم يكن في الخبر تنصيص على عدد معين ففيما اعتمده أبو بكر حجة على ذلك ويؤيده ما أخرجه مسلم من طريق حضير بمهملة وضاد معجمة مصغر ابن المنذر أن عثمان أمر علياً بجلد

(١)، (٢) من الآية (٩٣) من سورة المائدة.

الوليد بن عقبة في الخمر فقال لعبدالله بن جعفر: اجلده، فجلده فلما بلغ أربعين قال أسسك، جلد رسول الله ﷺ أربعين وولد أبو بكر أربعين وولد عمر ثمانين وكل سنة. وهذا أحب إلي فإن فيه الجزم بأن النبي ﷺ جلد أربعين، وسائر الأخبار ليس فيها عدد إلا بعض الروايات الماضية عن أنس ففيها نحو الأربعين والجمع بينها أن علياً أطلق الأربعين فهو حجة على من ذكرها بلفظ التقريب. وادعى الطحاوي أن رواية أبي ساسان هذه ضعيفة لمخالفتها الآثار المذكورة ولأن راويها عبدالله بن فيروز المعروف بالداناخ بنون وجيم ضعيف وتعقبه البيهقي بأنه حديث صحيح مخرج في المسانيد والسنن. وأن الترمذي سأل البخاري عنه فقواه وقد صححه مسلم وتلقاه الناس بالقبول وقال ابن عبد البر: إنه أثبت شيء في هذا الباب قال البيهقي وصحة الحديث إنما تعرف بثقة رجاله وقد عرفهم حفاظ الحديث وقبلوهم وتضعيفه الداناخ لا يقبل لأن الجرح بعد ثبوت التعديل لا يقبل إلا مفسراً، ومخالفة الراوي غيره في بعض ألفاظ الحديث لا تقتضي تضعيفه ولا سيما مع ظهور الجمع قلت: وثق الداناخ المذكور أبو زرعة والنسائي وقد ثبت عن علي في هذه القصة من وجه آخر أنه جلد الوليد أربعين ثم ساقه من طريق هشام بن يوسف عن معمر وقال: أخرجه البخاري وهو كما قال وقد تقدم في مناقب عثمان وأن بعض الرواة قال فيه: إنه جلد ثمانين وذكرت ما قيل في ذلك هناك وطعن الطحاوي ومن تبعه في رواية أبي ساسان أيضاً بأن علياً قال وهذا أحب إلي أي جلد أربعين مع أن علياً جلد النجاشي الشاعر في خلافته ثمانين وبأن ابن أبي شيبه أخرج من وجه آخر عن علي أن حد النبيذ ثمانون والجواب عن ذلك من وجهين: أحدهما: أنه لا تصح أسانيد شيء من ذلك عن علي والثاني: على تقدير ثبوته فإنه يجوز أن ذلك يختلف بحال الشارب وأن حد الخمر لا ينقص عن الأربعين ولا يزيد على الثمانين والحجة إنما هي في جزمه بأنه ﷺ جلد أربعين وقد جمع الطحاوي بينهما بما أخرجه هو والطبري من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أن علياً جلد الوليد بسوط له طرفان وأخرج الطحاوي أيضاً من طريق عروة مثله لكن قال «له ذنبان أربعين جلدة في الخمر في زمن عثمان» قال الطحاوي: في هذا الحديث أن علياً جلد ثمانين لأن كل سوط سوطان وتعقب بأن السند الأول منقطع فإن أبا جعفر ولد بعد موت علي بأكثر من عشرين سنة وبأن الثاني في سنده ابن لهيعة وهو ضعيف وعروة لم يكن في الوقت المذكور مميزاً وعلى تقدير ثبوته فليس في الطريقتين أن الطرفين أصاباه في كل ضربة. وقال البيهقي يحتمل أن يكون ضربه بالطرفين عشرين فأراد بالأربعين ما اجتمع من عشرين وعشرين ويوضح ذلك قوله في بقية الخبر «وكل سنة وهذا أحب إلي» لأنه لا يقتضي التغير، والتأويل المذكور يقتضي أن يكون كل من الفريقين جلد ثمانين فلا يبقى هناك عدد يقع التفاضل فيه وأما دعوى من زعم أن المراد بقوله هذا الإشارة إلى الثمانين فليزِم من ذلك أن يكون علي رجح ما فعل عمر على ما فعل النبي

ﷺ وأبو بكر وهذا لا يظن به قاله البيهقي، واستدل الطحاوي لضعف حديث أبي ساسان بما تقدم ذكره من قول علي أنه إذا سكر هذى الخ. قال فلما اعتمد علي في ذلك على ضرب المثل واستخرج الحد بطريق الاستنباط دل على أنه لا توقيف عنده من الشارع في ذلك فيكون جزمه بأن النبي ﷺ جلد أربعين غلطاً من الراوي إذ لو كان عنده الحديث المرفوع لم يعدل عنه إلى القياس ولو كان عند من بحضرته من الصحابة كعمر وسائر من ذكر في ذلك شيء مرفوع لأنكروا عليه، وتعقب بأنه إنما يتجه الإنكار لو كان المنزع واحداً فأما مع الاختلاف فلا يتجه الإنكار وبيان ذلك أن في سياق القصة ما يقتضي أنهم كانوا يعرفون أن الحد أربعون وإنما تشاوروا في أمر يحصل به الارتداع يزيد على ما كان مقررأً ويشير إلى ذلك ما وقع من التصريح في بعض طرقه أنهم احتقروا العقوبة وانهمكوا فاقترض رأيهم أن يضيفوا إلى الحد المذكور قدره إما اجتهداً بناء على جواز دخول القياس في الحدود فيكون الكل حداً أو استنبطوا من النص معنى يقتضي الزيادة في الحد لا التقصان منه. أو القدر الذي زادوه كان على سبيل التعزير تحذيراً وتخويفاً، لأن من احتقر العقوبة إذا عرف أنها غلظت في حقه كان أقرب إلى ارتداعه فيحتمل أن يكونوا ارتدعوا بذلك ورجع الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك فرأى علي الرجوع إلى الحد المنصوص وأعرض عن الزيادة لانتفاء سببها ويحتمل أن يكون القدر الزائد كان عندهم خاصاً بمن تكرر وظهرت منه أمارات الاشتهار بالفجور ويدل على ذلك أن بعض طرق حديث الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عند الدارقطني وغيره فكان عمر إذا أتى بالرجل الضعيف تكون منه الزلة جلده أربعين قال وكذلك عثمان جلد أربعين وثمانين وقال المازري لو فهم الصحابة أن النبي ﷺ حد في الخمر حداً معيناً لما قالوا فيه بالرأي كما لم يقولوا بالرأي في غيره فلعلهم فهموا أنه ضرب فيه باجتهاده في حق من ضربه انتهى. وقد وقع التصريح بالحد المعلوم فوجب المصير إليه ورجح القول بأن الذي اجتهدوا فيه زيادة على الحد إنما هو التعزير على القول بأنهم اجتهدوا في الحد المعين لما يلزم منه من المخالفة التي ذكرها كما سبق تقريره. وقد أخرج عبد الرزاق عن ابن جريج أنبأنا عطاء أنه سمع عبيد بن عمير يقول: كان الذي يشرب الخمر يضربونه بأيديهم ونعالهم فلما كان عمر فعل ذلك حتى خشي فجعله أربعين سوطاً فلما رآهم لا يتناهون جعله ثمانين سوطاً وقال هذا أخف الحدود. والجمع بين حديث علي المصريح بأن النبي ﷺ جلد أربعين وأنه سنة وبين حديثه المذكور في هذا الباب أن النبي ﷺ لم يسنه بأن يحمل النبي على أنه لم يحّد الثمانين أي لم يسن شيئاً زائداً على الأربعين ويؤيده قوله: (وإنما هو شيء صنعناه نحن) يشير إلى ما أشار به على عمر، وعلى هذا فقوله لو مات لوديته «أي في الأربعين الزائدة» وبذلك جزم البيهقي وابن حزم، ويحتمل أن يكون قوله «لم يسنه» أي الثمانين لقوله في الرواية الأخرى «وإنما هو شيء صنعناه» فكأنه خاف من الذي صنعوه باجتهادهم أن

لا يكون مطابقاً واختص هو بذلك لكونه الذي كان أشار بذلك واستدل له ثم ظهر له أن الوقوف عندما كان الأمر عليه أولاً أولى فرجع إلى ترجيحه وأخبر بأنه لو أقام الحد ثمانين فمات المضروب وداه للعة المذكورة، ويحتمل أن يكون الضمير في قوله (لم يسنه) لصفة الضرب وكونها بسوط الجلد أي لم يسن الجلد بالسوط وإنما كان يضرب فيه بالنعال وغيرها مما تقدم ذكره أشار إلى ذلك البيهقي وقال ابن حزم أيضاً: لو جاء عن غير علي من الصحابة في حكم واحد أنه مسنون وأنه غير مسنون لوجب حمل أحدهما على غير ما حمل عليه الآخر فضلاً عن علي مع سعة علمه وقوة فهمه، وإذا تعارض خبر عمير بن سعيد وخبر أبي ساسان فخبر أبي ساسان أولى بالقبول لأنه مصرح فيه برفع الحديث عن علي وخبر عمير موقوف على علي، وإذا تعارض المرفوع. والموقوف قدم المرفوع وأما دعوى ضعف سند أبي ساسان فردودة والجمع أولى مها أمكن من توهين الأخبار الصحيحة، وعلى تقدير أن تكون إحدى الروايتين وهما فرواية الإثبات مقدمة على رواية النبي، وقد ساعدتها رواية أنس على اختلاف ألفاظ النقلة عن قتادة، وعلى تقدير أن يكون بينها تمام التعارض فحديث أنس سالم من ذلك.

خلاف العلماء في أن العقوبة في شرب الخمر هل هي حد أو تعزير مع بيان ما يترتب على ذلك:

اختلف أهل العلم في عقوبة شارب الخمر على قولين أحدهما: أنها حد. والثاني: أنها تعزير والذين قالوا بأنها حد اختلفوا على قولين هما المشهوران، منهم من قال بأنه ثمانون ومنهم من قال بأن الحد أربعون ومازاد على ذلك يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام فإن رأى الزيادة زاد وإلا فلا وفيما يلي بيان هذه الأقوال مع الأدلة والمناقشة:

القول الأول: إنه تعزير قال الحافظ بن حجر: إن الطبري وابن المنذر حكوا عن طائفة من أهل العلم أن الخمر لا حد فيها وإنما فيها التعزير.

واستدلوا بأحاديث الباب فإنها ساكتة عن تعيين عدد الضرب وأصرحها حديث أنس ولم يجزم فيه بالأربعين في أرجح الطرق عنه وقد قال عبد الرزاق: أنبأنا ابن جريج ومعمّر سئل ابن شهاب كم جلد رسول الله ﷺ في الخمر؟ فقال: لم يكن فرض فيها حداً كان يأمر من حضره أن يضربوه بأيديهم ونعالهم حتى يقول لهم ارفعوا وورد أنه لم يضربه أصلاً وذلك فيما أخرجه أبو داود والنسائي بسند قوي عن ابن عباس أن رسول الله

ﷺ : «لم يوقت في الخمر حداً» قال ابن عباس : وشرب رجل فسكر فانطلق به إلى رسول الله ﷺ فلما حاذى دار العباس انفلت فدخل على العباس فالتزمه فذكر ذلك للنبي ﷺ فضحك ولم يأمر فيه بشيء وأخرج الطبري من وجه آخر عن ابن عباس ما ضرب رسول الله ﷺ في الخمر إلا أخيراً ولقد غزا تبوك فغشى حجرته من الليل سكران فقال ليقيم إليه رجل فيأخذ بيده حتى يرده إلى رحله.

والجواب : أن الإجماع انعقد بعد ذلك على وجوب الحد لأن أبا بكر تحرى ما كان النبي ﷺ ضرب السكران فصيره حداً واستمر عليه. وكذا استمر من بعده. وإن اختلفوا في العدد وجمع القرطبي بين الأخبار بأنه لم يكن أولاً في شرب الخمر حد وعلى ذلك يحمل حديث ابن عباس في الذي استجار بالعباس ثم شرع فيه التعزير على ما في سائر الأحاديث التي لا تقدير فيها، ثم شرع الحد ولم يطلع أكثرهم على تعيينه صريحاً مع اعتقادهم أن فيه الحد المعين ومن ثم توخى أبو بكر على ما فعل بحضرة النبي ﷺ فاستقر عليه الأمر ثم رأى عمر ومن وافقه الزيادة على الأربعين إما حداً بطريق الاستنباط وإما تعزيراً انتهى المقصود من كلام ابن حجر^(١).

القول الثاني : إنها حد وأنه ثمانون وهو مذهب الحنفية والمالكية والمقدم عند الحنابلة ففي بداية المهتدي : وحد الخمر والسكر إلى ثمانين سوطاً^(٢) وفي قوانين الأحكام الفقهية وهو ثمانون جلدة للحر^(٣) وقال ابن قدامة : إحداهما : أنه ثمانون وبهذا قال مالك والثوري وأبو حنيفة ومن تبعهم^(٤) انتهى.

واستدل لهذا بإجماع الصحابة فإنه روي أن عمر استشار الناس في حد الخمر فقال عبد الرحمن بن عوف اجعله كأخف الحدود ثمانين فضرب عمر ثمانين وكتب به إلى خالد

(١) فتح الباري / ٧٢/١٢.

(٢) البداية / ١١١/٢.

(٣) قوانين الأحكام الفقهية ٣٩١.

(٤) المغنى / ١٤١/٩.

وأبي عبيدة بالشام. وروي أن علياً قال في المشورة: إنه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري فحدوه حد المفترى روى ذلك الجوزجاني والدارقطني وغيرهما انتهى من كلام ابن قدامة^(١).

ونوقش هذا الدليل بما يلي:

أولاً: أن فعل النبي ﷺ حجة لا يجوز تركه بفعل غيره ولا ينعقد الإجماع على ما خالف فعل النبي ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزيز يجوز فعلها إذا رآه الإمام - ذكر هذا الوجه ابن قدامة^(٢).

ثانياً: أن علياً أشار على عمر بذلك ثم رجع علي عن ذلك واقتصر على الأربعين لأنها القدر الذي اتفقوا عليه في زمن أبي بكر مستندين إلى تقدير ما فعل النبي ﷺ وأما الذي أشار به فقد تبين من سياق قصته أنه أشار بذلك ردعاً للذين انهمكوا لأن في بعض طرق القصة كما تقدم أنهم احتقروا العقوبة^(٣).

القول الثالث: أنه أربعون وما زاد عن ذلك يرجع فيه إلى اجتهاد الإمام وبهذا قال الشافعي وهو الرواية الثانية عن الإمام أحمد وبه قال أبو ثور وداود ومن وافقهم من أهل العلم قال الشيرازي وقال الشافعي وأبو ثور وداود الحد في ذلك أربعون - ومضى إلى أن قال - فإن رأى الإمام أن يبلغ بحد الحر ثمانين وبحد العبد أربعين جاز^(٤) انتهى.

(١) المغنى ١٤١/٩.

(٢) المغنى ١٤٢/٩.

(٣) الفتح ٧٣/١٢.

(٤) المهذب ٤٤٨/١٨.

وقال ابن قدامة: والرواية الثانية أن الحد أربعون وهو اختيار أبي بكر ومذهب الشافعي^(١) انتهى. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية وهذا أوجه القولين^(٢).

واستدل لهذا القول بما روى أبو ساسان قال: لما شهد على الوليد بن عقبة قال عثمان لعلي دونك ابن عمك فاجلده قال: قم يا حسن فاجلده قال: فيما أنت وذاك ولّ هذا غيري: قال: ولكنك ضعفت وعجزت ووهنت فقال: قم يا عبدالله بن جعفر فاجلده وعلي يعد ذلك، فعد أربعين، وقال جلد رسول الله ﷺ في الخمر أربعين وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة أخرجه البيهقي.

وأخرج مسلم عن حصين بن المنذر قال: شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال أأزيدكم؟! فشهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه رآه يتقيؤها فقال: عثمان إنه لم يتقيأها حتى يشربها فقال: يا علي قم فاجلده. فقال: علي قم يا حسن فاجلده. فقال الحسن: ولّ حارها من تولى قارها فكأنه وجد عليه. فقال: يا عبدالله بن جعفر قم فاجلده وعلي يعد حتى بلغ أربعين فقال: أمسك. ثم قال جلد النبي ﷺ وأبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي.

وأما كون الزيادة عن الأربعين راجعة إلى رأي الإمام فقد استدلوا لذلك ما رواه أبو وبرة الكلبي قال: أرسلني خالد بن الوليد إلى عمر رضي الله عنه فأتيته ومعه عثمان وعبد الرحمن ابن عوف وعلي وطارق والزبير رضي الله عنهم فقلت: إن خالد بن الوليد رضي الله عنه يقرأ عليك السلام ويقول: إن الناس قد انهمكوا في الخمر وتحاقروا العقوبة فيه قال عمر: هم هؤلاء عندك فسلهم فقال: تراه إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وعلى المفتري ثمانون. فقال عمر: بلغ صاحبك ما قالوا فجلد خالد ثمانين وجلد عمر ثمانين وقال: وكان عمر إذا أتى بالرجل القوي المنهمك في الشراب جلده ثمانين وإذا أتى بالرجل الضعيف الذي كانت منه زلة جلده أربعين^(٣).

(١) المغنى ١٤٢/٩.

(٢) السياسة الشرعية / ٥٠.

(٣) المهذبة ومعه الشرح ٤٨/١٨ وما بعدها.

وأما بيان ما يترتب على القول بأنها تعزير وحد فعلى القول بأنها حد لا يدخله العفو والإسقاط والصلح لأنه من حقوق الله جل وعلا وإذا مات المصروب ثمانين عند من يقول بذلك وأربعين عند من يقول بهذا فإنه يموت هدراً لادية له وعلى القول بأنها تعزير يدخله العفو والإسقاط والصلح من جهة أصله عند من يقول بأنه تعزير وما زاد على الأربعين ففيه الدية. وفيما يلي نقول عن أهل العلم في ذلك:

١ - قال الشيرازي فإن جلده أربعين ومات لم يضمن لأن الحق قتله وإن جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية لأن نصفه حد ونصفه تعزير وسقط النصف بالحد ووجب النصف بالتعزير انتهى المقصود^(١).

٢ - قال الخرقى: مسألة: فإن مات في جلده فالحق قتله، يعني ليس على احد ضمانه، قال ابن قدامة: وهذا قول مالك وأصحاب الرأي وبه قال الشافعي إن لم يزد على الأربعين وإن زاد على الأربعين فمات فعليه الضمان لأن ذلك تعزير إنما يفعله الإمام برأيه وفي قدر الضمان قولان:

أحدهما نصف الدية لأنه تلف من فعلين: مضمون وغير مضمون فكان عليه نصف الضمان، والثاني: تقسط الدية على عدد الضربات كلها فيجب من الدية بقدر زيادته على الأربعين وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: ما كنت لأقيم حداً على احد فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً إلا صاحب الخمر ولو مات وديته، لأن النبي ﷺ لم يسنه لنا.

ولنا أنه حد وجب لله فلم يجب ضمان من مات به كسائر الحدود وما زاد على الأربعين قد ذكرنا أنه من الحد وإن كان تعزيراً فالتعزير يجب وهو بمنزلة الحد.

وأما حديث علي فقد صح عنه أنه قال: جلد رسول الله ﷺ أربعين وأبو بكر أربعين وثبت الحد بالإجماع فلم تبق فيه شبهة^(٢).

(١) المهذب ٢/ ٢٨٧.

(٢) المغني ٩/ ١٤٥.

كلمة عن التعزير:

قال أبو محمد ابن قدامة في المغني: (مسألة) قال: (ولا يبلغ التعزير الحد).

التعزير هو العقوبة المشروعة على جنابة لا حد فيها كوطء الشريك الجارية المشتركة أو أمتة المزوجة أو جارية ابنه أو وطء امرأته في دبرها أو حيضها أو وطء أجنبية دون الفرج أو سرقة ما دون النصاب أو من غير حرز أو النهب أو الغصب أو الاختلاس أو الجنابة على إنسان بما لا يوجب حداً ولا قصاصاً ولادية أو شتمه بما ليس بقذف ونحو ذلك يسمى تعزيراً لأنه منع من الجنابة. والأصل في التعزير المنع ومنه التعزير بمعنى النصرة لأنه منع لعدوه من أذاه واختلف عن أحمد في قدره فروي عنه أنه لا يزداد على عشر جلدات نص أحمد على هذا في مواضع وبه قال إسحاق: لما روى أبو بردة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى) متفق عليه.

والرواية الثانية: لا يبلغ به الحد وهو الذي ذكره الخزي فيحتمل أنه أراد لا يبلغ به أدنى حد مشروع وهذا قول أبي حنيفة والشافعي فعلى هذا لا يبلغ به أربعين سوطاً لأنها حد العبد في الخمر والقذف وهذا قول أبي حنيفة وإن قلنا إن حد الخمر أربعون لم يبلغ به عشرين سوطاً في حد العبد وأربعين في حد الحر وهذا مذهب الشافعي فلا يزداد العبد على تسعة عشر سوطاً ولا الحر على تسعة وثلاثين سوطاً وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف أدنى الحدود ثمانون فلا يزداد في التعزير على تسعة وسبعين ويحتمل كلام أحمد والخزي أنه لا يبلغ كل جنابة حداً مشروعاً في جنسها ويجوز أن يزيد مائة إلا سوطاً لينقص عن حد الزنا وما كان سببه غير الوطء لم يبلغ به أدنى الحدود لما روي عن النعمان بن بشير في الذي وطئ جارية امرأته بإذنها بجلد مائة وهذا تعزير لأنه في حق المحصن وحده إنما هو الرجم وعن سعيد بن المسيب عن عمر في أمة بين رجلين وطئها أحدهما بجلد الحد إلا سوطاً واحداً رواه الأثرم واحتج به أحمد، قال القاضي هذا عندي من نص أحمد لا يقتضي اختلافاً في التعزير بل المذهب أنه لا يزداد على عشر جلدات اتباعاً للأثر إلا في وطء جارية امرأته لحديث النعمان وفي الجارية المشتركة لحديث عمر وما عداهما يبقى على العموم لحديث أبي بردة وهذا قول حسن. وإذا ثبت تقدير أكثر فليس أقله مقدراً لأنه لو تقدر لكان حداً ولأن النبي ﷺ قدر أكثره ولم يقدر أقله فيرجع فيه إلى اجتهاد الإمام

فما يراه وما يقتضيه حال الشخص وقال مالك يجوز أن يزداد التعزير على الحد إذا رأى الإمام لما روي أن معن بن زائدة عمل خاتماً على نقش خاتم بيت المال ثم جاء به صاحب بيت المال فأخذ منه مالاً فبلغ عمر رضي الله عنه فضربه مائة وجبسه فكلم فيه فضربه مائة أخرى فكلم فيه من بعد فضربه مائة ونفاه وروى أحمد بإسناده أن علياً أتى بالنجاشي قد شرب خمراً في رمضان فجلده ثمانين الحد وعشرين سوطاً لفطره في رمضان وروي أن أبا الأسود استخلفه ابن عباس على قضاء البصرة فأتى بسارق قد كان جمع المتاع في البيت ولم يخرججه فقال أبو الأسود اعجلتموه المسكين فضربه خمسة وعشرين سوطاً وخلي سبيله.

ولنا: حديث أبي بردة وروى الشالنجي بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال (ومن بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين) ولأن العقوبة على قدر الإجرام والمعصية والمعاصي المنصوص على حدودها أعظم من غيرها فلا يجوز أن يبلغ في أهون الأمرين عقوبة أعظمها وما قالوه يؤدي إلى أن من قبل امرأة حراماً يضرب أكثر من حد الزنا وهذا غير جائز لأن الزنا مع عظمه وفحشه لا يجوز أن يزداد على حده فما دونه أولى فأما حديث معن فيحتمل أنه كانت له ذنوب كثيرة فأدب على جميعها أو تكرر منه الأخذ أو كان ذنبه مشتملاً على جنایات أحدها تزويره والثاني: أخذه لمال بيت المال بغير حقه والثالث: فتحه باب هذه الحيلة لغيره وغير هذا. وأما حديث النجاشي فإن علياً ضربه الحد لشربه ثم عزره عشرين لفطره فلم يبلغ بتعزيره حداً وقد ذهب أحمد إلى هذا وروي أن من شرب الخمر في رمضان يحد ثم يعزر لجنائته من وجهين والذي يدل على صحة ما ذكرناه ما روي أن عمر رضي الله عنه كتب إلى أبي موسى أن لا يبلغ بنكال أكثر من عشرين سوطاً.

(فصل): والتعزير يكون بالضرب والحبس والتوبيخ؟ ولا يجوز قطع شيء منه ولا جرحه ولا أخذ ماله لأن الشرع لم يرد بشيء من ذلك عن أحد يقتدى به ولأن الواجب أدب والتأديب لا يكون بالإتلاف.

(فصل): والتعزير فيما شرع فيه التعزير واجب إذا رآه الإمام وبه قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي: ليس بواجب لأن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: إني لقيت امرأة فأصبت منها ما دون أن أطأها فقال: (أصليت معنا؟ قال نعم: فتلا عليه ﴿إِنْ

الحسنات يذهبن السيئات ﴿١﴾ وقال في الأنصار (اقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم) وقال رجل للنبي ﷺ في حكم حكم به للزير: أن كان ابن عمك فغضب النبي ﷺ ولم يعزره على مقاتلته وقال له رجل: إن هذه لقسمة ما أريد بها وجه الله فلم يعزره.

ولنا أن ما كان من التعزير منصوباً عليه كوطء جارية امرأته أو جارية مشتركة فيجب امتثال الأمر فيه وما لم يكن منصوباً عليه إذا رأى الإمام المصلحة فيه أو علم أنه لا يتزجر إلا به وجب لأنه زاجر مشروع لحق الله تعالى فوجب كالحمد.

(فصل): وإذا مات من التعزير لم يجب ضمانه وبهذا قال مالك وأبو حنيفة وقال الشافعي يضمه لقول علي: ليس أحد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في نفسي شيئاً أن الحق قتله إلا حد الخمر فإن رسول الله ﷺ لم يسنه لنا وأشار على عمر بضمان التي أجهضت جنينها حين أرسل إليها.

ولنا أنها عقوبة مشروعة للردع والزجر فلم يضمن من تلف بها كالحمد وأما قول علي في دية من قتله حد الخمر فقد خالفه غيره من الصحابة فلم يوجبوا شيئاً به ولم يعمل به الشافعي ولا غيره من الفقهاء فكيف يحتج به مع ترك الجميع له؟ وأما قوله في الجنين فلا حجة لهم فيه فإن الجنين الذي تلف لا جناة منه ولا تعزير عليه فكيف يسقط ضمانه؟ ولو أن الإمام حد حاملاً فأتلف جنينها ضمنه مع أن الحد متفق عليه بيننا على أنه لا يجب ضمان الحدود إذا أتلّف به. (٢)

وقال ابن تيمية رحمه الله (٣).

وقد تنازع العلماء في مقدار أعلا التعزير الذي يقام بفعل المحرمات على أقوال: (أحدها): - وهو أحسنها وهو قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما - أنه لا يبلغ في التعزير في كل جريمة الحد المقدر فيها وإن زاد على حد مقدر في غيرها فيجوز التعزير في المباشرة المحرمة وفي السرقة من غير حرز بالضرب الذي يزيد على حد القذف، ولا يبلغ بذلك الرجم والقطع. والقول الثاني: أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود: إما

(١) من الآية (١١٤) من سورة هود. (٢) المغني ج ٨ ص ٣٢٤ وما بعدها طبعة مكتبة الرياض الحديثة بالرياض.

(٣) ص ٤٠٤ من مجموع الفتاوى ج ٣٥.

أربعين وإما ثمانين وهو قول كثير من أصحاب الشافعي وأحمد وأبي حنيفة. والقول الثالث: أن لا يزداد في التعزير على عشرة أسواط وهو أحد الأقوال في مذهب أحمد وغيره. وعلى القول الأول: هل يجوز أن يبلغ بها القتل مثل قتل الجاسوس المسلم؟ في ذلك قولان: (أحدهما): قد يبلغ بها القتل فيجوز قتل الجاسوس المسلم إذا قصد المصلحة وهو قول مالك وبعض أصحاب أحمد كابن عقيل وقد ذكر نحو ذلك بعض أصحاب الشافعي وأحمد في قتل الداعية إلى البدع ومن لا يزول فسادة إلا بالقتل وكذلك مذهب مالك قتل الداعية إلى البدع كالتفدية ونحوهم. والقول الثاني: أنه لا يقتل الجاسوس وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي والقاضي أبي يعلى من أصحاب أحمد والمنصوص عن أحمد التوقف في المسألة. ومن يجوز التعزير بالقتل في الذنوب الكبار أصحاب أبي حنيفة في مواضع يسمون القتل فيها سياسة كقتل من تكرر لواطه أو قتله بالمثل؛ فإنهم يجوزون قتله سياسة وتعزيراً؛ وإن كان أبو حنيفة لا يوجب ذلك بل ولا يجوز فيمن فعله مرة واحدة وأما صاحبا فمع سائر الأئمة فيخالفون في أنه يجب القود في القتل وفي وجوب قتل اللوطي إمامطلقاً سواء كان محصناً أو غير محصن كمذهب مالك وأحمد في أشهر روايتيه والشافعي في أحد قوله. وإما أن يكون حده مثل حد الزاني كقول صاحبي أبي حنيفة والشافعي في أشهر قوله وأحمد في أحد روايتيه. والمنقول عن النبي ﷺ وخلفائه الراشدين يوافق القول الأول فإن النبي ﷺ أمر بجلد الذي أحلت امرأته له جاريتها مائة وجلد أبو بكر وعمر رجلاً وجد مع امرأة في فراش مائة، وعمر بن الخطاب ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مئة ثم ضربه في اليوم الثاني والثالث مئة مئة وليس هذا موضع بسط أصناف التعزير فإنها كثيرة الشعب.

حكم من تكرر عنه شربها «القتل أو الجلد»:

اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين أحدهما: أنه يقتل وبه قال ابن حزم ومن وافقه من أهل العلم.

والثاني: أنه لا يقتل وبه قال جمهور أهل العلم وفيما يلي بيان القولين مع الأدلة والمناقشة:

القول الأول:

إن شارب الخمر إذا شرب ثم حد ثم شرب ثم حد ثم شرب ثم حد ثم شرب الرابعة قتل وهذا يقول به ابن حزم ومن يوافقه من أهل العلم وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: وقيل هو محكم وقد يقال هو تعزيز يفعله الإمام عند الحاجة وقال أيضاً وطائفة يقولون: إذا لم ينتهوا عن الشرب إلا بالقتل جاز ذلك انتهى المقصود^(١).

والحجة لهذا القول:

١ - قال ابن حزم: نا أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدي قاسم ابن أصبغ نا الحرث - هو ابن أبي أسامة - نا عبد الوهاب بن عطاء نا قره نا خالد عن الحسن بن عبدالله بن البصري عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال: ائتوني برجل أقيم عليه حد في الخمر فإن لم أقتله فأنا كاذب. انتهى^(٢).

وهذا الحديث رواه الإمام أحمد عن عبدالله بن عمرو وقال قال رسول الله ﷺ (من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاقتلوه) قال عبدالله: ائتوني برجل قد شرب الخمر في الرابعة فلكم علي أن أقتله. وأجيب عن هذا الحديث بأنه منقطع فلا حجة لهم فيه قال: ابن حجر (وهذا منقطع لأن الحسن لم يسمع من عبدالله بن عمرو كما جزم به ابن المديني وغيره فلا حجة فيه وإذا لم يصح هذا عن عبدالله بن عمرو لم يبق لمن رد الإجماع على ترك القتل متمسك حتى ولو ثبت عن عبدالله بن عمرو لكان عذره أنه لم يبلغه النسخ وعد ذلك من نزره المخالف، وقد جاء عن عبدالله بن عمرو أشد من الأول فأخرج سعيد بن منصور عنه بسند لين قال: لو رأيت أحداً يشرب الخمر واستطعت أن أقتله لقتلته^(٣) انتهى.

٢ - عن معاوية رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: (إذا شربوا الخمر فاجلدوهم ثم إذا شربوا فاجلدوهم ثم إذا شربوا الرابعة فاقتلوهم) رواه الخمسة إلا النسائي قال الشوكاني: قال البخاري: هو أصح ما في هذا الباب وأخرجه أيضاً الشافعي والدارمي

(١) مجموع الفتاوى ٢١٧/٣٤.

(٢) السياسة الشرعية/ ٤٩ - ٥٠.

(٣) الفتح ٨٠/١٢ -.

وابن المنذر وابن حبان وصححه من حديث أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة من رواية أبي سعيد والحفوظ أنه عن معاوية وأخرجه أبو داود من رواية أبان العطار وفيه «فإن شربوا يعني بعد الرابعة فاقتلوه». ورواه أيضاً أبو داود من حديث ابن عمرو قال وأحسبه قال في الخامسة «ثم إن شربها فاقتلوه» قال: وكذا في حديث غطيف في الخامسة انتهى (١).

٣ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: (إن سكر فاجلدوه ثم إن سكر فاجلدوه ثم إن سكر فاجلدوه فإن عاد في الرابعة فاضربوا عنقه) رواه الخمسة إلا الترمذي.

وأجيب عن هذه الأحاديث وما في معناها أن القتل منسوخ وأدلة النسخ:

١ - قال الترمذي إنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ بعد هكذا روى محمد بن إسحاق عن محمد بن المنكدر عن جابر عن النبي ﷺ قال (إن شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه) قال ثم أتى النبي ﷺ بعد ذلك برجل قد شرب في الرابعة فضربه ولم يقتله وأخرجه النسائي أيضاً.

٢ - عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب أن النبي ﷺ قال: (من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه) فأني برجل قد شرب فجلبده ثم أتى به فجلبده ثم أتى به فجلبده ثم أتى به فجلبده، ورفع القتل وكان رخصة. رواه أبو داود وذكره الترمذي بمعناه. وأخرجه أيضاً الشافعي وعبد الرزاق وعلقه الترمذي، وأخرجه أيضاً الخطيب عن ابن إسحاق عن الزهري عن قبيصة قال سفيان ابن عيينة: حدث الزهري بهذا، وعند منصور بن المعتمر ومخول بن راشد فقال لهما: كونا وافدى أهل العراق بهذا الحديث، وقبيصة بن ذؤيب من أولاد الصحابة ولد عام الفتح وقيل إنه ولد أول سنة من الهجرة ولم يذكر له سماع من رسول الله ﷺ وعده الأئمة من التابعين وذكروا أنه سمع الصحابة قال المنذري: وإذا ثبت أن مولده أول سنة من الهجرة أمكن أن يكون سمع من النبي ﷺ وقد قيل إنه أتى به النبي ﷺ وهو غلام يدعو له وذكر عن الزهري أنه كان إذا ذكر قبيصة بن ذؤيب قال: كان من علماء هذه الأمة

وأما أبوه ذؤيب بن حلقلة فله صحبة. انتهى. ورجال الحديث مع إرساله ثقات وأعله الطحاوي بما أخرجه من طريق الأوزاعي أن الزهري راويه قال: بلغني عن قبيصة ولم يذكر أنه سمع منه.

وعورض بأنه رواه ابن وهب عن يونس قال أخبرني الزهري أن قبيصة حدثه أنه بلغه عن النبي ﷺ ويونس أحفظ لحديث الزهري من الأوزاعي وأخرج عبد الرزاق عن ابن المنكدر مثله انتهى^(١) من كلام الشوكاني.

وقال ابن حجر وأخرجه الخطيب في المبهات من طريق محمد بن إسحاق عن الزهري وقال فيه فأتي برجل من الأنصار يقال له نعيان فضربه أربع مرات فرأى المسلمون أن القتل قد أخر وأن الضرب قد وجب.

وقال ابن حجر على قوله «بلغه» والظاهر أن الذي بلغ قبيصة ذلك صحابي فيكون الحديث على شرط الصحيح لأن إبهام الصحابي لا يضر. وله شاهد أخرجه عبد الرزاق عن معمر قال: حدثت به ابن المنكدر فقال: ترك ذلك، قد أتى رسول الله ﷺ بابن نعيان فجلده ثلاثاً ثم أتى به في الرابعة فجلده ولم يزد. ووقع عند النسائي من طريق محمد بن إسحاق عن ابن المنكدر «عن جابر فأتي رسول الله ﷺ برجل منا قد شرب في الرابعة فلم يقتله».

وأخرجه من وجه آخر عن محمد بن إسحاق بلفظ «فإن عاد الرابعة فاضربوا عنقه» فضربه رسول الله ﷺ أربع مرات فرأى المسلمون أن الحد قد وقع وأن القتل قد رفع^(٢) انتهى.

يمكن أن يقال أن هذه العقوبة تعزيز وأن أمرها إلى الإمام تشديد أو تخفيف على ما يراه الإمام بمقتضى الظروف والأحوال فلا يلزم أن يكون الترك نسخاً.

القول الثاني:

إنه لا يقتل وإن القتل منسوخ وهذا قول جمهور العلماء وفيما يلي بيان بعض من قال

(١) نيل الأوطار ٣٢٦/٧.

(٢) الفتح ٨٠/١٢.

بذلك مع الأدلة والمناقشة:

قال الشوكاني: ذهب الجمهور إلى أنه لا يقتل الشارب وأن القتل منسوخ قال الشافعي: - والقتل منسوخ بهذا الحديث وغيره يعني حديث قبيصة بن ذؤيب ثم ذكر أنه لا خلاف في ذلك بين أهل العلم وقال الخطابي قد يرد الأمر بالوعيد ولا يراد به الفعل وإنما يقصد به الردع والتحذير وقد يحتمل أن يكون القتل في الخامسة واجبا ثم نسخ بحصول الإجماع من الأمة على أن لا يقتل انتهى.

وحكى المندري عن بعض أهل العلم أنه قال : أجمع المسلمون على وجوب الحد في الخمر وأجمعوا على أنه لا يقتل إذا تكرر منه إلا طائفة شاذة قالت : يقتل بعد حده أربع مرات للحديث وهو عند الكافة منسوخ انتهى.

وقال الترمذي إنه لا يعلم في ذلك اختلافاً بين أهل العلم في القديم والحديث وذكر أيضاً في آخر كتابه الجامع في العلل أن جميع ما فيه معمول به عند البعض من أهل العلم إلا حديث (إذا سكر فاجلدوه) المذكور في الباب وحديث الجمع بين الصلاتين انتهى^(١).

وقال ابن حجر: وأما ابن المنذر فقال كان العمل فيمن شرب الخمر أن يضرب وينكل به ثم نسخ بالأمر مجلده فإن تكرر ذلك أربعاً قتل، ثم نسخ ذلك بالأخبار الثابتة وبإجماع أهل العلم إلا من شذ من لا يعد خلافه خلافاً انتهى^(٢).

وقال شيخ الإسلام: والقتل عند أكثر العلماء منسوخ انتهى (٣).

وقال شيخ الإسلام أيضاً: وقد روي من وجوه عن النبي ﷺ قال: (من شرب الخمر فاجلدوه ثم إن شربها فاجلدوه ثم إن شربها في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه) فأمر بقتل الشارب في الثالثة أو الرابعة وأكثر العلماء لا يوجبون القتل بل يجعلون هذا الحديث منسوخاً وهو المشهور من مذاهب الأئمة. وبعد ذكره للقول بالقتل ودليله قال والحق ما تقدم - ثم ذكر حديث عبدالله (حمار) الثابت في الصحيح وسيأتي ذكره^(٤).

(١) نيل الأوطار / ٧/ ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) فتح الباري / ١٢ / ٨٠ - .

(٣) السياسة الشرعية / ٥٠.

(۴) مجموع الفتاوى ۲۱۷/۳۴.

وقال ابن حزم: وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم لا يقتل عليه وذكرنا ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن أبي وقاص انتهى^(١).

الأدلة

الدليل الأول:

روى ابن حزم بسنده عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ (إذا شرب الرجل فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد الرابعة فاقتلوه) فأتني برجل منا فلم يقتله. ونوقش بأنه لا يصح لأنه لم يروه عن ابن المنكدر أحد متصلاً إلا شريك القاضي وزيد بن عبد الله البكائي عن محمد بن إسحاق عن ابن المنكدر وهما ضعيفان ذكر ذلك ابن حزم. وقد يحجب عن ذلك أولاً: بأن زياداً صدوق وثبت في روايته عن ابن إسحاق لا مطعن فيها عند أئمة الحديث. وقد يحجب عن ذلك ثانياً: بأن الضعف الذي ادعاه بعض أئمة الحديث في شريك وبعضهم في زياد يزول هنا بمتابعة أحدهما للآخر في رواية هذا الحديث عن محمد بن إسحاق كما تزول تهمة التدليس من ابن إسحاق برواية قبيصة بن ذؤيب الآتية لأن المدلس إذا تابعه غيره من المعترين صار حديثه حسناً لغيره.

الدليل الثاني :

ما رواه ابن حزم بسنده عن ابن شهاب أن قبيصة بن ذؤيب حدثه أنه بلغه عن رسول الله ﷺ أنه قال لشارب الخمر إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاجلدوه ثم إن شرب فاقتلوه فأني برجل قد شرب ثلاث مرات فجلده ثم أتى به في الرابعة فجلده ووضع القتل عن الناس.

وناقشه ابن حزم بأنه منقطع ولا حجة في المنقطع. وقد مضى الجواب عن ذلك في الكلام على درجة هذا الحديث عند الاستدلال به على النسخ.

(١) المحلى ١١/٣٦٦.

(٢) المحلى، ١١/٣٦٩.

الدليل الثالث:

ما رواه ابن حزم عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً على عهد النبي ﷺ كان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان رسول الله ﷺ قد جلده في الشرب فأُتي به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل في القوم اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به فقال رسول الله ﷺ : لا تلعنوه فوالله ما علمته إلا يحب الله ورسوله.

وناقش ابن حزم هذا الحديث قائلاً وأما حديث زيد بن أسلم الذي من طريق معمر عنه فنقطع ثم لو صح لما كانت فيه حجة لأنه ليس فيه أن ذلك كان بعد أمر رسول الله ﷺ بالقتل فإذا ليس ذلك فيه فاليقين الثابت لا يحل تركه للضعيف الذي لا يصح ولو صح لكان ظناً فسقط التعلق به جملة.

ولو أن إنساناً يجلده النبي ﷺ في الخمر ثلاث مرات قبل أن يأمر بقتله في الرابعة لكان مقتضى أمره ﷺ استئناف جلده بعد ذلك ثلاث مرات ولا بد لأنه عليه السلام حين لفظ بالحديث المذكور أمر في المستأنف بضربه إن شرب ثم بضربه إن شرب ثانية ثم بضربه ثالثة ثم بقتله رابعة هذا نص حديثه وكلامه عليه السلام فإنما كان يكون حجة لو بين أنه أتى به أربع مرات بعد أمره عليه السلام بقتله في الرابعة وهكذا القول سواء بسواء في حديث عمر الذي من طريق سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم.

وأجيب عن ذلك بما يلي:

أولاً: هذا الحديث أخرجه البخاري في الصحيح فقال: حدثنا يحيى بن بكير حدثني الليث قال حدثني خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب أن رجلاً كان على عهد رسول الله ﷺ كان اسمه عبدالله وكان يلقب حماراً وكان يضحك رسول الله ﷺ وكان النبي ﷺ قد جلده في الشرب فأُتي به يوماً فأمر به فجلد فقال رجل من القوم: اللهم العنه ما أكثر ما يؤتى به فقال النبي ﷺ : لا تلعنوه فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله.

قال ابن حجر على هذا الحديث وفيه ما يدل على نسخ الأمر الوارد بقتل شارب

الخمير إذا تكرر منه إلى الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر أنه أتي به أكثر من خمسين مرة انتهى^(١).

ثانياً: أن بعض الصحابة عمل بالناسخ فأخرج عبد الرزاق في مصنفه بسند لين عن عمر بن الخطاب أنه جلد أبا محجن الثقفي في الخمير ثمان مرار وأورد نحو ذلك عن سعد ابن أبي وقاص وأخرج حماد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجالها ثقات أن عمر جلد أبا محجن في الخمير أربع مرار ثم قال له: أنت خليع فقال: أما إذا خلعتني فلا أشربها أبداً انتهى. ذكر ذلك ابن حجر^(٢).

ثالثاً: سبق القول عن أهل العلم بالقول بالنسخ وذكر الشافعي أنه مما لا اختلاف فيه.

رابعاً: إذا كان ثابتاً فقد مضى حديث جابر عند الترمذي والنسائي وفيه بيان أن القتل كان متقدماً وأن تركه كان متأخراً.

الدليل الرابع:

قوله ﷺ (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث كفر بعد إيمان أو زنا بعد إحصان أو نفس بنفس).

وجه الدلالة أنه لا يجوز أن يقتل أحد لم يذكر في هذا الخمير ذكر ذلك ابن حزم وقد يحاب عن ذلك بأن هذا مسلم لو لم يرد دليل يدل على القتل وقد ورد ويناقض ذلك بتسليم ورود القتل ولكنه نسخ وقد تقدم بيان ذلك.

ولابن تيمية الحفيد رحمه الله فتاوى كثيرة جواباً عن استفتاءات عديدة في بيان معنى الخمير والخدر والمفتر وحكم كل منها نجتزئ منها بما يلي: (٣).

أما الأشربة المسكرة فذهب جمهور العلماء المسلمين من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وسائر العلماء أن كل مسكر خمير وكل خمير حرام وما أسكر كثيره فقليله حرام.

(١) فتح الباري ٧٨/١٢.

(٢) فتح الباري ٨١/٨٠.

(٣) ج ٣٤ ص ١٨٦ مجموع فتاوى شيخ الإسلام.

وهذا مذهب مالك وأصحابه ، والشافعي وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه وهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة وهو اختيار محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة واختيار طائفة من المشائخ.

وأورد أسماء كثيرة منهم ثم قال وذهب طائفة من العلماء من أهل الكوفة : كالنخعي والشعبي وابن حنيفة وشريك وغيرهم إلى أن ما أسكر من غير الشجرتين النخل والعنب كنبذ الحنطة والشعير والذرة والعسل ولبن الخيل وغير ذلك فإنما يحرم منه القدر الذي يسكر وأما القليل الذي لا يسكر فلا يحرم. وأما عصير العنب الذي إذا غلا واشتد وقذف بالزبد فهو خمر يحرم قليله وكثيره بإجماع المسلمين.

وأصحاب القول الثاني قالوا: لا يسمى خمرًا إلا ما كان من العنب وقالوا إن نبذ التمر والزبيب إذا كان نياً مسكراً حرم قليله وكثيره ولا يسمى خمرًا. فإن طبخ أدنى طبخ حل وأما عصير العنب إذا طبخ وهو مسكر لم يحل. إلا أن يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فأما بعد أن يصير خمرًا فلا يحل وإن طبخ إذا كان مسكراً بلا نزاع.

والقول الأول الذي عليه جمهور علماء المسلمين هو الصحيح الذي يدل عليه الكتاب والسنة والاعتبار فإن الله تعالى قال في كتابه: ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ. إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١).

واسم الخمر في لغة العرب الذين خوطبوا بالقرآن كان يتناول المسكر من التمر وغيره ولا يختص بالمسكر من العنب فإنه قد ثبت بالنقول الصحيحة أن الخمر لما حرمت بالمدينة النبوية وكان تحريمها بعد غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة لم يكن من عصير العنب شيء ، فإن المدينة ليس فيها شجر عنب وإنما كانت خمرهم من التمر. فلما حرمها الله عليهم أراقوها بأمر النبي ﷺ بل وكسروا أوعيتها وشقوا ظروفها وكانوا يسمونها خمرًا فعلم أن اسم الخمر في كتاب الله عام لا يختص بعصير العنب.

فروى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال نزل تحريم الخمر وإن

(١) من الآية (٩٠ - ٩١) من سورة المائدة.

بالمدينة يومئذ لخمسة أشربة؛ مامننا شراب العنب. وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال: إن الخمر حُرمت يومئذ من البسر والتمر. وفي لفظ لمسلم: لقد أنزل الله هذه الآية التي حرم فيها الخمر وما بالمدينة شراب إلا من تمر وبسر وفي لفظ للبخاري: وحُرمت علينا حين حُرمت وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً وعامة خمرنا البسر والتمر. وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال: كنت أَسْقِي أبا عبيدة وأبي بن كعب من فريخ زهو وتمر فجاءهم أت فقال: إن الخمر قد حُرمت فقال أبو طلحة يا أنس قم إلى هذه الجرار فأهرقها فأهرقتها.

وقد ثبت عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم أن الخمر يكون من الحنطة والشعير كما يكون من العنب ففي الصحيحين عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال على منبر النبي ﷺ: أما بعد أيها الناس إنه نزل تحريم الخمر وهي من خمسة: من العنب. والتمر. والعسل والحنطة والشعير. والخمر ما خامر العقل. وروى أهل السنن أبو داود والترمذي وابن ماجة عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ (إن من الحنطة خمراً ومن الشعير خمراً ومن الزبيب خمراً ومن التمر خمراً ومن العسل خمراً زاد أبو داود: وأنا أنهى عن كل مسكر).

وقد استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بأن كل مسكر خمر وهو حرام كما في الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله عليه الصلاة والسلام عن البتع وهو نبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال: (كل شراب أسكر فهو حرام) وفي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله أفتنا في شرابين كنا نصنعهما باليمن: البتع. وهو من العسل ينبذ حتى يشتد؟ قال: فكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتيمه فقال: (كل مسكر حرام) وفي صحيح مسلم عن جابر أن رجلاً من حبشان - وحبشان من اليمن - سأل النبي ﷺ عن شراب يشربونه بأراضيهم من الذرة يقال له «المزر» فقال: أمسكر هو؟ قال: نعم قال: (كل مسكر حرام) إن على الله عهداً لمن يشرب المسكر أن يسقيه من طينة الخبال). قالوا: يا رسول الله وما طينة الخبال قال (عرق أهل النار أو عصارة أهل النار). وفي صحيح مسلم وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام). وفي رواية له (كل مسكر خمر وكل خمر حرام). وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: (ما

أسكر كثيره فقليله حرام). رواه ابن ماجه. والدارقطني وصححه وقد روى أهل السنن مثله من حديث جابر ومن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. والأحاديث، كثيرة صحيحة في هذا الباب.

ولكن عذر من خالفها من أهل العلم أنها لم تبلغهم. وسمعوا أن من الصحابة من شرب النبيذ وبلغتهم في ذلك آثار. فظنوا أن الذي شربوه كان مسكراً وإنما كان الذي تنازع فيه الصحابة هو ما نبذ في الأوعية الصلبة. فإن النبي ﷺ نهى عن الانتباز في الدباء وهو القرع. وفي الختم وهو ما يصنع من التراب من الفخار ونهى عن النقيز وهو الخشب الذي ينقر ونهى عن المزفت وهو الظرف المزفت وأمرهم أن يتبذوا في الظروف الموكاة وهو أن يتقع التمر أو الزبيب في الماء حتى يحلو فيشرب حلواً قبل أن يشتد. فهذا حلال باتفاق المسلمين ونهاهم أن يتبذوا هذا النبيذ الحلال في تلك الأوعية لأن الشدة تدب في الشراب شيئاً فشيئاً فيشربه المسلم وهو لا يدري أنه قد اشتد فيكون قد شرب محرماً وأمرهم أن يتبذوا في الظرف الذي يربطون فيه لأنه إن اشتد الشراب انشق الظرف فلا يشربون مسكراً.

والنهي عن نبيذ الأوعية القوية فيه أحاديث كثير مستفيضة ثم روى عنه إباحة ذلك كما في صحيح مسلم عن بريدة بن الحصيب قال: قال رسول الله ﷺ (كنت نهيتكم عن الأشربة إلا في ظروف الأدم فاشربوا في كل وعاء غير أن لا تشربوا مسكراً) وفي رواية (نهيتكم عن الظروف وإن ظرفاً لا يحل شيئاً ولا يحرمه وكل مسكر حرام) فمن الصحابة والتابعين من لم يثبت عنده النسخ فأخذ بالأحاديث الأول. ومنهم من اعتقد صحة النسخ فأباح الانتباز في كل وعاء وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي والنهي عن بعض الأوعية قول مالك. وعن أحمد روايتان.

فلما سمع طائفة من علماء الكوفة أن من السلف من شرب النبيذ ظنوا أنهم شربوا المسكر فقال طائفة منهم: كالشافعي والنخعي وأبي حنيفة وشريك وابن أبي ليلى وغيرهم يحل ذلك كما تقدم وهم في ذلك مجتهدون قاصدون للحق وقد قال النبي ﷺ (إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر).

وأما سائر العلماء فقالوا بتلك الأحاديث الصحيحة وهذا هو الثابت عن الصحابة

وعليه دل القياس الجلي فإن الله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ (١) فإن المفسدة التي لأجلها حرم الله سبحانه وتعالى الخمر هي أنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة وتوقع العداوة والبغضاء. وهذا أمر تشترك فيه جميع المسكرات لا فرق في ذلك بين مسكر ومسكر والله سبحانه وتعالى حرم القليل لأنه يدعو إلى الكثير وهذا موجود في جميع المسكرات إلى أن قال: وأما الخشيشة الملعونة المسكرة فهي بمنزلة غيرها من المسكرات والمسكر منها حرام باتفاق العلماء بل كل ما يزيل العقل فإنه يحرم أكله ولو لم يكن مسكراً كالبنج فإن المسكر يجب فيه الحد وغير المسكر يجب فيه التعزير.

وأما قليل الخشيشة المسكرة فحرام عند جماهير العلماء كسائر القليل من المسكرات وقول النبي ﷺ (كل مسكر خمر وكل خمر حرام) يتناول ما يسكر. ولا فرق بين أن يكون المسكر مأكولاً أو مشروباً أو جامداً أو مائعاً فلو اصطبغ كالخمر كان حراماً ولو أماع الخشيشة وشربها كان حراماً. ونبينا ﷺ بعث بجوامع الكلم فإذا قال كلمة جامعة كانت عامة في كل ما يدخل في لفظها ومعناها. سواء كانت الأعيان موجودة في زمانه أو مكانه أو لم تكن إلى أن قال.

وهذه الخشيشة فإن أول ما بلغنا أنها ظهرت بين المسلمين في أواخر المائة السادسة وأوائل السابعة حيث ظهرت دولة التتار وكان ظهورها مع ظهور سيف «جنكسخان» لما أظهر الناس ما نهاهم الله ورسوله عنه من الذنوب سلط الله عليهم العدو. وكانت هذه الخشيشة الملعونة من أعظم المنكرات وهي شر من الشراب المسكر من بعض الوجوه والمسكر شر منها من وجه آخر فإنها مع أنها تسكر آكلها حتى يبقى مصطولاً تورث التخنيث والديوث وتفسد المزاج فتجعل الكبير كالسفنجة وتوجب كثرة الأكل وتورث الجنون. وكثير من الناس صار مجنوناً بسبب أكلها.

ومن الناس من يقول إنها تغير العقل فلا تسكر كالبنج وليس كذلك بل تورث نشوة ولذة وطرباً كالخمر. وهذا هو الداعي إلى تناولها وقليلها يدعو إلى كثيرها كالشراب المسكر والمعتاد لها يصعب عليه فطامه عنها أكثر من الخمر. فضررها من بعض الوجوه أعظم من

(١) الآية (٩١) من سورة المائدة.

الخمر ولهذا قال الفقهاء أنه يجب فيها الحد كما يجب في الخمر.

وتنازعوا في نجاستها على ثلاثة أوجه في مذهب أحمد وغيره قليل هي نجسة وقليل ليست بنجسة. وقليل رطبها نجس كالخمر ويابسها ليس بنجس والصحيح أن النجاسة تتناول الجميع كما تتناول النجاسة جامد الخمر ومائعها. فمن سكر من شراب مسكر أو حشيشة مسكرة لم يحل له قربان المسجد حتى يصحو، ولا تصح صلاته حتى يعلم ما يقول ولا بد أن يغسل فمه ويديه وثيابه في هذا وهذا، والصلاة فرض عينية، لكن لا تقبل منه حتى يتوب أربعين يوماً كما قال النبي ﷺ: من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوماً فإن تاب تاب الله عليه فإن عاد فشرها لم تقبل له صلاة أربعين يوماً فإن تاب تاب الله عليه فإن عاد فشرها كان حقاً على الله أن يسقيه من طينة الخبال قليل وما طينة الخبال؟ قال عصارة أهل النار أو عرق أهل النار).

وأما قول القائل أن هذه ما فيها آية ولا حديث فهذا من جهله فإن القرآن والحديث فيها كلمات جامعة هي قواعد عامة. وقضايا كلية، تتناول كل ما دخل فيها وكلما دخل فيها فهو مذكور في القرآن والحديث باسمه العام وإلا فلا يمكن ذكر كل شيء باسمه الخاص. فإن الله بعث محمداً ﷺ إلى جميع الخلق وقال ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً﴾^(١) وقال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾^(٢) وقال تعالى ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾^(٣) وقال ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٤) فاسم الناس والعالمين يدخل فيه العرب وغير العرب من الفرس والروم والهند والبربر. فلو قال قائل إن محمداً ما أرسل إلى الترك والهند والبربر لأن الله لم يذكرهم في القرآن كان جاهلاً كما لو قال إن الله لم يرسله إلى بني تميم وبني أسد وغطفان وغير ذلك من قبائل العرب فإن الله لم يذكر هذه القبائل بأسمائها الخاصة وكما لو قال إن الله لم يرسله إلى أبي جهل وعتبة وشيبة وغيرهم من قريش لأن الله لم يذكرهم بأسمائهم الخاصة في القرآن.

(١) من الآية (١٥٨) من سورة الأعراف.

(٢) من الآية (٢٨) من سورة سبأ.

(٣) الآية (١) من سورة الفرقان.

(٤) الآية (١٠٧) الأنبياء.

وكذلك لما قال ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ

الشيطان ﴾^(١) دخل في الميسر الذي لم تعرفه العرب ولم يعرفه النبي ﷺ وكل الميسر حرام باتفاق المسلمين. وإن لم يعرفه النبي ﷺ كاللعب بالشطرنج وغيره بالعوض فإنه حرام بإجماع المسلمين. وهو الميسر الذي حرمه الله ولم يكن على عهد النبي ﷺ. والنزد أيضاً من الميسر الذي حرمه الله. وليس في القرآن ذكر النزد والشطرنج باسم خاص بل لفظ الميسر يعمها وجمهور العلماء على أن النزد والشطرنج محرمان بعوض وغير عوض وبعد أن ذكر نظائر أخرى من النصوص يعتمد على عمومها في الاستدلال بها على إثبات الحكم لكل ما اندرج تحته من الأفراد دون حاجة إلى تعيينها قال: ولو قدر بأن اللفظ لم يتناوله وكان في معنى ما في القرآن والسنة ألحق به بطريق الاعتبار والقياس كما دخل اليهود والنصارى والفرس في عموم الآية ودخلت جميع المسكرات في معنى خمر العنب وأنه بعث محمداً ﷺ بالكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط والكتاب القرآن والميزان العدل. والقياس الصحيح هو من العدل لأنه لا يفرق بين المتماثلين بل سوى بينهما فاستوت السيئات في المعنى الموجب للتحريم، لم يخص أحدها بالتحريم دون الآخر بل من العدل أن يسوي بينهما ولو لم يسوي بينهما كان تناقضاً. وحكم الله ورسوله منزّه عن التناقض ولو أن الطبيب حمى المريض عن شيء لما فيه من الضرر وأباحه له لخرج عن قانون الطب. والشرع طب القلوب والانبياء أطباء القلوب والأديان، ولا بد إذا أحل الشرع شيئاً منه أن يخص هذا بما يفرق به بينه وبين هذا حتى يكون فيه معنى خاص بما حرمه دون ما أحله والله أعلم.

وسئل رحمه الله تعالى عما يأكل الحشيشة ما يجب عليه؟

فأجاب: الحمد لله هذه الحشيشة الصلبة حرام سواء سكر منها أو لم يسكر. والسكر منها حرام باتفاق المسلمين ومن استحل ذلك وزعم أنه حلال فإنه يستتاب فإن تاب وإلا قتل مرتداً لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين. وأما إن اعتقد ذلك قرينة وقال هي لقيمة الذكر والفكر وتحرك العزم الساكن إلى أشرف الأماكن وتنفع في الطريق فهو أعظم وأكبر فإن هذا من جنس دين النصارى الذين يتقربون بشرب الخمر ومن جنس

(١) سبقت.

من يعتقد الفواحش قربة وطاعة قال الله تعالى: ﴿وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها
آباءنا والله أمرنا بها قل إن الله لا يأمر بالفحشاء أتقولون على الله ما لا تعلمون﴾ (١). ومن
كان يستحل ذلك جاهلاً وقد سمع بعض الفقهاء يقول:

حرموها من غير عقل ونقل وحرام تحريم غير الحرام

فإنه ما يعرف الله ورسوله وأنها محرمة والسكر منها حرام بالإجماع. وإذا عرف ذلك
ولم يقر بتحريم ذلك فإنه يكون كافراً مرتداً. كما تقدم وكل ما يغيب العقل فإنه حرام وإن
لم تحصل به نشوة ولا طرب فإن تغيب العقل حرام بإجماع المسلمين. وأما تعاطي (البنج)
الذي لم يسكر ولم يغيب العقل ففيه التعزير. وأما المحققون من الفقهاء فعلموا أنها مسكرة
وإنما يتناولها الفجار لما فيها من النشوة والطرب فهي تجمع الشراب المسكر في ذلك
والخمر توجب الحركة والخصومة وهذه توجب الفتور والذلة. وفيها مع ذلك من فساد
المزاج والعقل وفتح باب الشهوة وما توجبه من الديانة. مما هي من شر الشراب المسكر
وإنما حدثت في الناس بحدوث التتار إلى أن قال (٢) نعم يجب على آكلها حد شارب
الخمر وهؤلاء القوم ضلال جهال عصاة لله ولرسوله وكفى برجل جهلاً أن يعرف بأن
هذا الفعل محرم وأنه معصية لله ولرسوله ثم يقول إنه تطيب له العبادة وتصلح له حاله.
ويح هذا القائل؟ أیظن أن الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ حرم على الخلق ما ينفعهم
ويصلح لهم حالهم؟ نعم قد يكون في الشيء منفعة وفيه مضرة أكثر من منفعته فيحرمه الله
سبحانه وتعالى لأن المضرة إذا كانت أكثر من المنفعة بقيت الزيادة مضرة محضة وصار
هذا الرجل كأنه قال لرجل: خذ مني هذا الدرهم وأعطني ديناراً. فجعله يقول له هو
يعطيك درهماً فخذ والعقل يقول إنما يحصل الدرهم بفوات الدينار وهذا ضرر لا منفعة
له بل جميع ما حرمه الله ورسوله إن ثبت فيه منفعة ما فلا بد أن يكون ضرره أكثر.

فهذه الخشيشة الملعونة هي وآكلوها ومستحلوها الموجبة لسخط الله وسخط رسوله
وسخط عباده المؤمنين المعرضة صاحبها لعقوبة الله إذا كانت كما يقوله الضالون من أنها
تجمع الهمة وتدعو إلى العبادة فإنها مشتملة على ضرر في دين المرء وعقله وخلقه وطبعه

(١) الآية (٢٨) من سورة الأعراف.

(٢) في حكم أكل العبيراء للإعانة على العبادة والعبيراء شراب مسكر يؤخذ من الذرة.

أضعاف ما فيها من خير. ولا خير فيها ولكن هي تحلل الرطوبات فتصاعد الأبخرة إلى الدماغ وتورث خيالات فاسدة فيهون على المرء ما يفعله من عبادة ويشغله بتلك التخييلات عن إضرار الناس. وهذه رشوة الشيطان يرشوها المبطلين ليطيعوه فيها. بمنزلة الفضة القليلة في الدرهم المغشوش وكل منفعة تحصل بهذا السبب فإنها تنقلب مضرة في المآل ولا يبارك لصاحبها فيها. وإنما هذا نظير السكران بالخمير. فإنها تطيش عقله حتى يسخو بماله. ويتشجع على أقرانه فيعتقد الغر أنها أورثته السخاء والشجاعة وهو جاهل وإنما أورثته عدم العقل ومن لا عقل له لا يعرف قدر النفس والمال فيجود بجهله لا عن عقل فيه.

وكذلك هذه الحشيشة المسكرة إذا أضعفت العقل وفتحت باب الخيال تبقى العادة فيها مثل العبادات في الدين الباطل ودين النصارى فإن الراهب تجده يجتهد في أنواع العبادة لا يفعلها المسلم الخفيف فإن دينه باطل والباطل خفيف ولهذا تجود النفوس في السماع المحرم والعشرة المحرمة بالأموال وحسن الخلق مما لا تجود به في الحق وما هذا بالذي يبيح تلك المحارم أو يدعو المؤمن إلى فعله لأن ذلك إنما كان لأن الطبع لما أخذ نصيبه من الحظ المحرم ولم يبال بما بذله عوضاً عن ذلك وليس في هذا منفعة في دين المرء ولا دنياه وإنما ذلك لذة ساعة بمنزلة لذة الزاني حال الفعل ولذة شفاء الغضب حال القتل ولذة الخمر حال النشوة ثم إذا صحا من ذلك وجد عمله باطلاً وذنوبه محيطة به وقد نقص عليه عقله ودينه وخلقه.

وأين هؤلاء الضلال مما تورثه هذه الملعونة من قلة الغيرة وزوال الحمية حتى يصير آكلها إما ديوثاً وإما مأبونا وإما كلاهما. وتفسد الأمزجة حتى جعلت خلقاً كثيراً مجانين وتجعل الكبد بمنزلة السفنج ومن لم يجن منهم فقد أعطته نقص العقل ولو صحا منها فإنه لا بد أن يكون في عقله خبل ثم إن كثيرها يسكر حتى يصد عن ذكر الله وعن الصلاة وهي وإن كانت لا توجب قوة نفس صاحبها حتى يضارب ويشاتم فكفى بالرجل شراً أنها تصده عن ذكر الله وعن الصلاة إذا سكر منها، وقليلها وإن لم يسكر فهو بمنزلة قليل الخمر ثم إنها تورث من مهانة آكلها. ودناءة نفسه وانفتاح شهوته ما لا يورثه الخمر ففيها من المفاسد ما ليس في الخمر وإن كان في الخمر مفسدة ليست فيها وهي الحدة. فهي بالتحريم أولى من الخمر، لأن ضرر آكل الحشيشة على نفسه أشد من ضرر الخمر وضرر

شارب الخمر على الناس أشد إلا أنه في هذه الأزمان لكثرة أكل الحشيشة صار الضرر الذي منها على الناس أعظم من الخمر وإنما حرم الله المحارم لأنها تضر أصحابها وإلا فلو ضرت الناس ولم تضره لم يحرمها إذ الحاسد يضره حال المحسود ولم يحرم الله اكتساب المعالي لدفع تضرر الحاسد. هذا وقد قال رسول الله ﷺ : (كل مسكر خمر وكل مسكر حرام) وهذه مسكرة ولو لم يشملها لفظ بعينها لكان فيها من المفساد ما حرمت الخمر لأجلها مع أن فيها مفساد آخر. غير مفساد الخمر توجب تحريمها أ.هـ.

(دراسات حديثة تؤيد وجهة نظر فقهاء الإسلام)

ومنها يتبين مضارها وآثارها السيئة

بعد أن انتهينا من عرض موجز من المعلومات الإسلامية والأحكام الفقهية في موضوع المسكرات والمخدرات فإنه يجدر بنا أن نبين أن هذه المخدرات منكر يأباه العقل والدوق والمجتمع كما يأباه الشرع وإذا كنا بصدد البحث عن وجهة نظر فقهاء الشريعة الإسلامية إلى المخدرات فإن جانب المصلحة هو المضروب المشترك والقدر الذي لا يتخلف وكلما تأكد وجه النظر في أمر منكر زادت بشاعته وتجلت حكمة الشارع الحكيم في حظره على ما قرره الفقهاء من حكمه وكم انتفع الفقهاء السابقون بأنظار الأطباء في عصورهم ورجعوا إليهم قبل البت في أحكامهم لأنهم يحلون لهم وجه المصلحة أو المفسدة التي هي أساس التشريع الإسلامي ولقد نقل الفقهاء كثيراً من أحكام الطب ووجوه الحكمة في الأمور فكانت لهم نبراساً يضيء أمامهم طريق الحياة. وهذه الخبائث طالما قاومها المصلحون ورجال القانون وغيرهم ممن يعينهم شأن الأمم فمن الخير أن ننتفع في بحثنا بما يؤكد لنا الأحكام الشرعية ويجعلها معقولة المعنى.

لذا رأينا أن نقبس من كتاب ظاهرة تعاطي الحشيش للدكتور سعيد المغربي ما يأتي :

١ - جاء في مقدمة الكتاب أن الحشيش مما خلفه الاستعمار وأوضاعه بما تركه من آثار سيئة ، وأن الحاجة الآن ملحة لإعادة تطهير المجتمع وتصفيته من تلك المشكلات الحادة المزمنة ثم أشار إلى أن القانون المصري مهتم بهذه الجريمة إهتماماً بالغاً وقد تدرج في تشديد العقوبة وهذا دليل ظاهر على ظهور خطر هذه السموم وعلى أنه مشكلة صحية

وسيكولوجية وأن بعض الباحثين يرى أنه يؤدي إلى حالة من الاضطراب العقلي. ثم قال: إن متعاطي هذه الجريمة قوى معطلة عن العمل والإنتاج لأنها تستلزم السهر الذي يستنفذ جهداً وطاقة وأنها توجه طبقة من المجرمين شأنهم الاعتداء والعدوان لأنهم فارغون ومحتاجون ومتحيلون.

٢ - يبين أنه له آثار ضارة طبيعية فيه كالدوار في أوله والشعور بالاسترخاء والنوم العميق والهبوط العام للجهاز المركزي وحرمان الجهاز العضلي من الكميات المطلوبة للجسم نفسه كاللعب والعصارات الهضمية ثم التصلب في الشرايين ويصحب ذلك الضعف الجسمي وقلة الرغبة في إرضاء الطرف الآخر.

٣ - تناول بعض الأمراض النفسية والاجتماعية ومنها أنه إذا اقترب موعد التعاطي تتاب المدمن أعراض تشدد تدريجياً وهي توتر وشعور بقلق شديد وانقباض وهبوط عصبي لا يستقر المدمن معه ثم يبين أن معظم المدمنين على وعي تام بآثار مدمرة لهم صحياً ونفسياً لدرجة أن بعضهم يحاول العلاج تلقائياً أو بمعونة الطبيب وأنهم أحياناً يكونون في حالة بكاء تشل الجسد عن الحركة حين تحيي النوبة إلى أن يتعاطى الحشيش.

٤ - من بين نتائج الدراسة أن الحشيش يسبب حالة من المرح والتهيج مع اعتقاد متعاطيه أنه قادر على كل شيء فضلاً عن اتجاهه إلى اختراع أفكار وهمية وأنه يؤدي إلى ارتكاب الجريمة لأن شخصيته غير مستقرة ويصير ذلك به إلى التشرذم والسرقة والخوف والجن ثم يكون الهجوم والعدوان وقد كانت له ضحايا كثيرة من مرضى العقول والمجانين.

٥ - يقول الدكتور (وولف) وهو عضو في لجنة المخدرات بهيئة الصحة العالمية أن الحشيش يعمل على تجسيم المشاعر والانفعالات وأن أكثر المتعاطين تتأثر تهاباتهم وتتضخم إلى أقصى درجة وهنا يكون العدوان. ويقول باحث يوناني أنه تأكد لديه الدور الواضح الذي يلعبه الحشيش كباعث للجريمة حتى أصبحت كلمة حشاش في اليونان ترادف كلمة (مجرم).

٦ - جاء في بعض مواضع البحث أن أخطر ما فيه حوادث السيارات لأنه يقرب البعيد في النظر ويبعد القريب أحياناً فتقع الحادثة ولا يشعر السائق.

٧ - وفي بعض فقراته إجابة من موظف صغير عن سؤال وجه إليه بشأن الأفيون يقول فيها: إن الأفيون داء فظيع إذا تمكن من صاحبه كان في عداد الأموات فهو يرخي الأعصاب ولا يتمكن صاحبه من أداء أي عمل إلا إذا تعاطاه ويكون دائماً ذليلاً في تهيج وتذلل حتى في شرائه للمخدر ويتألم إذا لم يتعاطاه حتى يشعر بارتخاء في أعصابه ودمع في عينيه واضطراب في نظره والتهاب في أنفه.

٨ - أورد في بعض الملاحظات بالنسبة للأعراض البدنية لمتعاطي الحشيش أمرين:

١ - انخفاض في مستوى الصحة ويتبعه الانخفاض بمستوى الكفاءة البدنية والنفسية والعقلية مما يؤثر على حياته في جوانبه المختلفة.

٢ - اختلال التوازن واضطراب الحواس ثم الكسل والتراخي ثم ينقل عن بيزل أن الفحوص الطبية دلت على أن المدمنين يصابون بهبوط في جميع وظائف الأعضاء البدنية والعصبية مع فقدان الشهية ويقول (كوبروكوپ): إنهم يصابون بوضوح بالتهاب الملتحمة ولا يفارقهم ذلك حتى بعد الإقلاع ويجمع الباحثون على ذلك.

٩ - يقول في فقرات أخرى - أنه يؤدي إلى اضطراب وأمراض بالجهاز التنفسي ومسالكه وأهمها الربو والتهاب الشعب وأطال في تعليل ذلك.

١٠ - ثم يقول: إن الرأي القائل بأن الحشيش يثير الرغبة الجنسية وبطيل أمد المتعة على جانب كثير من الخطورة لأنه يعتمد على الأوهام والشائعات ويدعوا إلى انتشاره دون جدوى، والدراسات العلمية تكاد تجمع على ذلك ومن ادعى ذلك من الباحثين لا يفرق بين الرغبة الجنسية وبين الحيوية.

وما أكثر الفوائد القيمة في هذا الكتاب التي تستقى منه الإحصاءات المطردة المتواصلة ولا سبيل لنا هنا إلى الاستقصاء وإنما سبيلنا أن نربط بين العلم والدين بالرباط الحكيم المبين وما أعظم قول الله عز وجل في هذه المناسبة: ﴿سزيرهم ءآيتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد﴾ (١).

وفي نهاية هذه الدراسة القيمة للدكتور سعيد المغربي يقول: (تبين من هذا كله أن

(١) الآية (٥٣) من سورة فصلت.

القانون لم يحل المشكلة وليس هو بالناحية الأساسية فالاعتماد عليه خطر فالحق أن علاجها من وجهة النظر النفسية والاجتماعية بالرجوع إلى حالة سلوك واقعية ثم يجيء القانون من بين الحواجز المثبطة وتلخيص الحل في التغيير الجوهرى للعناصر التي يعيش فيها الفرد بحيث تهىء له الفرص التي يشيع فيها حاجاته في ظل التكامل الصادق الذي يشعر الشخص بالتفاؤل والنجاح) ويا حبذا لو قال الباحث أن الدين أكبر مصلح ومهذب موجه للوعي إلى كل خير ورشاد فهل يعود الإنسان إلى دينه الذي بعث الله به النبيين هدى ورحمة، اللهم حقق ذلك لعبادك الضالين واهدنا الصراط المستقيم يارب العالمين.

مما تقدم يتبين أن المخدرات مما يقوِّض أركان مقاصد الإسلام الخمسة ويزلزل بنيانها على شيء من التفاوت، ويبيان ذلك أنها تؤثر في العقل وتخل بتوازنه وهو تلك اللطيفة الربانية التي يبصر بها الإنسان وجوه الصواب وطرق الرشاد ويعبد بها ربه والتي ينوه الله سبحانه بها فيجعلها وقاية من الشرور وسلامة من العذاب يوم القيامة إذا سلمت من الهوى فيقول في الحديث عن بعض ما يصدر من أهل النار وهم في سعيها ﴿وقالوا لو كنا نسمع أو نعقل ما كنا في أصحاب السعير﴾^(١) ويقول سبحانه ﴿إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد﴾^(٢)

إن هذا العقل الذي استحق به الإنسان أن يكون خليفة في الأرض وسخر الله له جميع الكون لعرضة للتضحية به في شربة كأس، أو مضغعة حشيش، أو أفيون، أو غيرها من الخبائث. فويل لمن خسر عقله ضحية متعة موهومة أو نشوة منقضية مذمومة لأن وراءها آفات تفسد الحياة، وترد الإنسان من شر ما خلق الله.

ألست ترى ذبول أبدانهم وصفرة ألوانهم وتعشيش الفقر في بيوتهم ولفظ المجتمع لهم وترحيب السجون بهم وهل سميت المخدرات إلا لأنها تغطي العقل والعقل إذا تغطى عبث الذئب بصاحبه وصار أطوع من الطفل لشیطانة فلم يستح من فعل يصدر منه ولم يفكر في كلمة تخرج من فمه والمرء بأصغريه قلبه ولسانه. أما قلب المتخدر فإنه في إجازة لا يدري متى يعود منها وأما لسانه فإنه ينطق بلا عقل يريه كيف ينطق. ولهذا روي أن

(١) الآية (١٠) من سورة الملك.

(٢) الآية (٣٧) من سورة ق.

نصيباً الشاعر قال لبعض الخلفاء وقد سأله لم لا تشرب؟ فقال له يا أمير المؤمنين ما رشحني لمجلسي هذا إلا عقلي فكيف أجالسك بدونه فأكون من الخاسرين.

ولا فرق في إصابة العقل والجناية عليه بين المسكر والمخدر وما أكثر ضحايا المخدرات في مستشفيات الأمراض العقلية فإذا كان حفظ العقل من الضروريات الخمس التي تحرص عليها جميع الأديان السابقة فماذا عسى أن يكون حكم الإسلام وهو الدين الخاتم الذي وسع كل شيء بنصوصه خاصها وعامها هل يرضى للمنتسب إليه أن يكون مجنوناً لا يفهم أو صائراً إلى الجنون حاشى الله وحاشى لدينه الذي رضىه للمسلمين وأكملة لهم فأتم نعمته عليهم أن يكون ذلك فيما يرضاه أو يحله لهم.

وكما أن المخدرات تذهب بعقل الإنسان وتخل توازنه فهي تفسد عليه دينه وهو الذي خلق الله الإنس والجن لأجله لقوله سبحانه ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾^(١)، ولهذا جعل الله سبحانه الخمر رجساً من عمل الشيطان وبيّن أن الشيطان - تحقيقاً لمهمته - يغري الناس بشرب الخمر ولعب الميسر وأشباهها ليوقع العداوة بين الإخوة ويصدّهم عن ذكر الله وعن الصلاة، وطبق الفقهاء ذلك على ما لم يكن موجوداً وقت نزول الآية كالحشيش والأفيون، وحكم المحققون منهم بكفر مستحلها كما هو الشأن في الخمر لأنها رجس تصد عن ذكر الله وعن الصلاة كالخمر وفيها كثير من صفاتها التي اقتضت تحريمها.

وقد جعل الفقهاء من شرط صحة العمل العقل فلا يصح عمله إلا به فهو أساس الدين وهذه المخدرات مسلبة للدين وجناية عليه فهل ترى أن نظرة الشريعة إليها نظرة تبيح شيئاً منها للإنسان هيئات. ولهذا جاء الخبر عن النبي ﷺ (الخمر أم الخبائث) ومن طريف ما يقال أن امرأة عربية قديمة تناولت بعض الشراب في مناسبة غير سعيدة فلما لعبت برأسها قالت: أيشرب هذا نساؤكم قالوا نعم قالت: زينت ورب الكعبة ومعنى هذا أنها سترت بشره عقلها فكشفت عن بزتها واسترخت لما يريد الشيطان منها. ثم تجيء بعد ذلك المحافظة على المال الذي جعله الله سبحانه قياماً للناس كما يقول

(١) الآية (٥٦) من سورة الذاريات.

جل شأنه في كتابه الكريم ﴿وَلَا تَوْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾^(١) ويمكن أن نشير في مناسبة الآية الكريمة إلى أن من يتعاطون المخدرات من أعرق الناس في السفه لأنهم ينفقون أموالهم فيما يضر عقولهم وأبدانهم ويسرفون في ذلك حتى ينتهي بهم تماديهم وإسرافهم إلى الفقر ويصبحون في أمس الحاجة إلى من ينفق عليهم ويتولى أمرهم وربما لا يجدون ذلك وصدق القائل:

دية العقل بدرة فلماذا يا خسيسا قد بعته بحشيشة
فمن الآن فليشعر متعاطي هذه المخدرات أو من يفكر في صحبة متعاطيها أنها جناية على المال وتعريض به للضياع لأن قليلها يدعو إلى كثيرها والمضغة الواحدة منها طريق إلى التماذي فيها وأن فيها معصية لله سبحانه بإضاعة المال وحرمان مستحقه من الأهل والعيال وكيف ترضى شريعة الإسلام ذلك لاسيما أنها إضاعة تأخذ معها العقل وتسلب الدين.

وأما حفظ النسب: فإن مرجعه إلى التوقي من الزنا وحفظ الفرج من غير الزوج الشرعي وكيف يكون التوقي لمن طار عقله وطاش لبه وضعف دينه وذهب حياؤه. على أنه قد نص العلماء كابن تيمية وغيره أن متعاطي الحشيشة ديوث لا يغار على عرضه ولا يبالي أن يعتدى على حريمه وأهله لأنه فقد التقدير وخسر عقله وأعصابه.

وأما حفظ النفس: فإن مرجعه إلى المحافظة على البدن من الأمراض والحيلولة بينه وبين التهلكة، والمخدرات لا تعرف المحافظة على البدن ولا تلتقي معها ولهذا كثرت ضحاياها التي استفاض أمرها وغصت المستشفيات العقلية بأصحابها وما أكثر من يموت من مدمنها بالسكتة القلبية وهو أحوج ما يكون إلى أن يرعى نفسه أو من حوله من آباء وأبناء.

فهذه المخدرات محادة لله ولرسله ولالأديان السماوية التي أمرت بحفظ الضروريات التي هي قوام الدين والدنيا فهل تجد مجالاً في الإسلام لمن عرف السبيل إلى هذه السموم الفتاكة نسأل الله العافية والسلام.

١ - معنى المخاربة لغّة:

الحرب بسكون الراء مؤنثة، وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير، وهي ضد السلم.

(١) من الآية (٥) من سورة النساء.

والمحارب المسلّح. والحرب بفتح الراء أن يُسَلَّب الرجلُ ماله. يقال: حربُه يحْرِبُه إذا أخذ ماله، فهو محروب وحريب من قوم حربى، وحريته ماله الذي سُلِبَ لا يسمى بذلك إلا بعد أن يُسَلَّب. وقيل: حرية الرجل ماله الذي يعيش به تقول حربُه يحْرِبُه حرباً إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء وقال الأزهري حَرِبَ فلان حرباً فالْحَرْبُ أن يؤخذ ماله كله فهو رجل حرب أي نزل به الحرب وهو محروب حريب والمحروب الذي سُلِبَ حريته» ويطلق الحَرْبُ على شدة الغضب وعلى معان أخرى ويطلق الخراب على عرين الأسد وعلى الموضع الذي ينفرد فيه الملك والإمام وعلى معان أخرى وبالجملة فالمادة متضمنة معنى العداوة والمنعة والانفراد والبعد والاعتداء ونحو ذلك مما تضمنه معنى المحارب شرعاً كما سيأتي ذكره في كلام الفقهاء.

٢ - أقوال الفقهاء في سبب نزول آية المحاربة ومناقشتها:

اختلف العلماء فيمن نزلت فيه آية الحاربة فقبل نزلت في المشركين وقيل في قوم من أهل الكتاب كانوا أهل مودة فنقضوا العهد وأخافوا السبيل وأفسدوا في الأرض^(١). وقيل في قوم ارتدوا عن الإسلام فقط^(٢).

ونوقشت الثلاثة بأنها لم تصح سنداً، وبأن عقوبة هؤلاء مفصلة في الكتاب والسنة وهي مخالفة لما ذكر في الآية من عقوبة المحاربين فلا يصح أن تكون نازلة في طائفة من هؤلاء من أجل شركهم أو نقضهم العهد أو ردتهم.

وقيل نزلت ناسخة لما فعله النبي ﷺ بالعربيين من المثلة أو عتاباً له على ذلك^(٣) ونوقش بأن التمثيل بهم كان جزاء عادلاً لتمثيلهم برعاة الإبل وذلك لم ينسخ ولم ينه عنه النبي ﷺ ولم يثبت أنه عوتب عليه بل مازال شرعاً ثابتاً بالنسبة لمن مثل بالمسلمين. وقيل نزلت في جماعة من عكل وعرينة^(٤) واختاره ابن كثير وجماعة وأياً كان سبب النزول فالآية عامة في كل من أخاف السبيل وقطع الطريق وسعى في الأرض فساداً لبيان

(١) ص ١٧ - ١٨ - ٤٤ من البحث في العدد الحادي عشر

(٢) ص ٤٣ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٣) ص ٤١ - ٤٢ - ٤٤ - ٦٢ - ٦٣ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٤) ص ٤٤ من البحث في العدد الحادي عشر.

عقوبته على إخافته السبيل وسعيه في الأرض فساداً واختاره ابن كثير وجاعة لأن العبرة بعموم النص لا بخصوص سبب نزوله^(١).

٣ - الأقوال فيما يعتبر مكاناً للمحاربة:

اختلف العلماء في المكان الذي تنأى فيه المحاربة فقال أبو حنيفة لا تكون إلا في الصحراء ونحوها بقطع جاعة لها شوكة الطريق جهاراً أو إخافتهم السبيل وكذلك تكون من واحد له منعة وذلك لأنه إذا استغاث لا يدركه الغوث غالباً بخلاف الإغارة على مصر أو مدينة فإن الغالب أن الغوث يدرك أهلها.

وقال أبو يوسف تكون خارج المصر ولو بالقرب منه، لأن الغالب أن الغوث يدرك سكان المصر لا من بقره، وفي رواية أخرى عنه إن شهر سلاحاً في المصر نهراً فهو قاطع لأن السلاح لا يلبث وإن كان هجومه بنحش ونحوه نهراً فليس بقاطع وإن كان ليلاً بنحش وحجر ونحوهما كان قاطعاً لأن الغوث يبطئ ليلاً^(٢).

وقال مالك: تكون في المصر وخارجه من جاعة لها منعة ومن واحد كذلك وتكون بخديعة شخص لآخر حتى يظفر به في نفسه أو عرضه أو ماله إذا تيسر له ذلك^(٣).

وقال الشافعي لا تكون محاربة إلا جهاراً في الصحراء وما في حكمها من البلاد البعيدة عن المدن حيث لا يتأذى الغوث أما في المصر ونحوه فلا تكون محاربة إلا عند ضعف السلطان أو أهل المصر عن الغوث^(٤).

وقال الحنابلة: لا تكون محاربة إلا مجاهرة ممن له منعة بسلاح في صحراء لأنهم هم الذين لا يدركهم الغوث غالباً وقيل تكون من هؤلاء في بلد أو قرية لا يدرك أهلها الغوث عند الإغارة عليهم^(٥) وفي الإنصاف وقال أبو بكر حكمهم في المصر والصحراء سواء، قال الشيخ تقي الدين رحمه الله هو قول الأكثرين. قلت: منهم أبو بكر والقاضي

(١) ص ٤١ - ٤٤ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٢) ص ٧٤ - ٨٢ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٣) ص ٩١ - ١٣٠ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٤) ص ٩٨ - ٩٩ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٥) ص ١٠٢ - ١٠٣ من البحث في العدد الحادي عشر.

والشريف وأبو الخطاب في خلافيهما والشيرازي وصححه في الخلاصة وقدمه في الفروع^(١).

٤ - من جرائم المحاربة وفاقاً وخلافاً:

من الجرائم التي تعتبر حاربة اتفاقاً القتل وأخذ المال وانتهاك العرض وقطع الطريق وإخافة السبيل إذا وقع ذلك أو بعضه جهاراً بالسلاح في صحراء ومنها ما حصل من ذلك في مصر بسلاح أو مفجرات ليلاً أو نهاراً أو نجش ونحوه في مصر ليلاً عند أبي يوسف ومن وافقه. ومنها ما يقع من ذلك خنقاً أو خديعة وتعزيراً أو تنويماً بحجوب ونحوها في مصر أو صحراء ليلاً أو نهاراً عند مالك ومن وافقه^(٢) ومنها ما يقع من ذلك في طائرة بالجو أو سفينة في بحر أو قطار أو سيارة بالإرهاب بسلاح ونحوه إلى أمثال ذلك.

٥ - الخلاف في عقوبة جرائم المحاربة ومناقشتها:

اختلف العلماء في عقوبة جرائم المحاربة والسعي في الأرض فساداً هل هي على التوزيع حسب نوع الجريمة. أو هي على التخيير. أيها شاء الإمام فعل. أو بعضها على التخيير وبعضها على التوزيع ومنشأ الخلاف في ذلك الخلاف في معنى (أو) في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(٣) هل هو توزيع للعقوبة تبع نوع الجريمة أو تخيير للإمام فيها مع اتفاق الجميع على أنها من الحدود فلا يجوز العفو فيها من الإمام ولا ولي الدم.

أولاً: قال الجمهور: إنها على التوزيع ثم اختلفوا في كيفية:

أ - فقال الحنفية وجاعة إن أخذ قبل أن يقتل ويأخذ مالا. وإنما كان منه مجرد إخافة السبيل نفي أي حبس حتى يتوب أو يموت، وإن قتل مسلماً أو ذمياً ولم يأخذ مالا قتل وإن أخذ مالا ولم يقتل وكان ما أخذ قدر عشرة دراهم أو ما يعادلها قطعت يده اليمنى

(١) ص ١٢٩ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٢) ص ١٣٠ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٣) من الآية (٣٣) من سورة المائدة.

ورجله اليسرى وإن قتل وأخذ المال فالإمام مخير إن شاء قطع يده ورجله من خلاف وقتله وصلبه. وإن شاء قتله وصلبه، وقال محمد: يقتل أو يصلب، لأن ما دون النفس يدخل في النفس^(١).

ب - وقال الشافعية: إذا أخاف السبيل وأخذ قبل أن يقتل أو يأخذ مالا عزّر بما يراه الإمام من حبس ونحوه. وإن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى إذا بلغ ما أخذه نصاب القطع في السرقة، وإذا قتل قتلاً يوجب القود ولم يأخذ مالا قتل فقط، وإذا قتل قتلاً يوجب القود وأخذ مالا يوجب القطع قتل ولم يقطع ثم غسل وكفن وصلي عليه ثم صلب ثلاثة أيام بلياليها أو يبقى مصلوباً حتى يتهرى لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير آية الحراية فإن ذلك منه توقيف أو بيان لمعنى - أو لغة - وكل منها من مثله حجة لأنه ترجح القرآن^(٢).

ج - وقال ابن جرير الطبري: إذا حارب فقتل فعليه القتل وإذا حارب وأخذ المال وقتل فعليه الصلب. وإذا حارب وأخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف. وإذا حارب وأخاف السبيل فقط فعليه النفي. كل ذلك إذا أخذ قبل التوبة^(٣).

د - وقال الحنابلة: إن أخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا مالا نفوا فلا يتركون يأوون في بلد. وإذا قتلوا ولم يأخذوا مالا قتلوا ولم يصلبوا وفي رواية أخرى عن أحمد يقتلون ويصلبون وإذا أخذ المال ولم يقتل قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى إذا بلغ ما أخذه نصاب القطع وإذا قتل وأخذ المال قتل ثم صلب حتى يشتر ثم يدفع إلى أهله ليغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن^(٤).

وقد يقال: أن ما استدلل به من يقول بتوزيع العقوبات التي بالآية على الجرائم حسب ما هو معروف من النصوص الأخرى في عقوبة القتل والسرقة.. الخ من النقل عن ابن عباس رضي الله عنهما لا يصح لما تقدم من الطعن في سنده. ولأن ما ذكروه من جريمة أخذ المال لا يتحقق فيه ضابط السرقة، لكونه وقع على سبيل الغصب

(١) ص ٤٥ - ٧٢ - ٧٥ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٢) ص ٩٤ - ٩٨ - ١٠١ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٣) ص ٢٣ - ٢٤ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٤) ص ١٠٣ وما بعدها من البحث في العدد الحادي عشر.

والمغالبة وأيضاً الحد في الآية لم يعرف في نصوص الشريعة أنه حد للسرقة فكان حداً للمحاربة مستقلاً ولأن الصلب لم يعرف عقوبة شرعية لمجرد القتل. فكان في الآية حداً منفرداً للحرابة، ولأن عقوبة قتل النفس قصاصاً لا تسمى حداً فيقبل فيها عفو ولي الدم بخلافها في الحرابة والسعي في الأرض فساداً فكانت حداً منفرداً خاصاً بها ولأن عقوبة القتل والقطع لا تتأثر بالتوبة قبل القدرة على القاتل والسارق في غير الحرابة بخلافها في الحرابة فكانت فيها حداً منفرداً. أ.هـ. وإذا كان الأمر كذلك وجب ألا تكون العقوبة فيها على التوزيع والترتيب حسب نوع الجريمة ولأنهم قد يجمعون بين عقوبتين من الأربع دون مناسب ثم دعوى الإجماع على أن المحارب الذي أخاف السبيل فقط لا يقتل، مردودة بوجود الخلاف عن جماعة ممن نقل عنهم القول بتخيير الإمام^(١).

وأخيراً ما ذكر عنهم من التوزيع لم يجر على سنن مستقيمة ولا أصل مطرد.

ثانياً: قال الحسن ومجاهد وعطاء والنخعي وجماعة: الإمام بالخيار في المحارب: له أن يفعل أي هذه الأشياء التي ذكرها الله تعالى في الآية كما هو المراد منها في آيات أخرى ولم يوجد ما يصرفها عن ذلك^(٢) وهذا مروى عن ابن عباس من طريق علي بن أبي طلحة ولم يسمع منه. وذكره ابن القاسم عن مالك في إخافة السبيل فقط^(٣) لأن الظاهر من معنى هذه الآية التخيير ولأن من أخذ قبل التوبة وقد أخاف السبيل فقط قد يكون أشد بأساً ممن أخذ بعد القتل وأخذ المال وقد يكون قطع القاتل فقط من خلاف أنكى وأعظم عبرة فجعل الخيار للإمام أرعى للمصلحة^(٤) - وما روي من الأثر عن ابن عباس رضي الله عنه في التخيير يستأنس به لذلك، ويبطل به وبما ذكره معه عن الحسن ومجاهد وعطاء وإبراهيم النخعي دعوى الإجماع - وقولهم: إن - أو - إذا كانت للتخيير بدىء بالأسهل فالأشد من الخصال المخير بينها قد يكون فيها المطلوب فيه السباحة والتخفيف كخصال كفارة اليمين بخلاف ما المطلوب فيه التغليظ كما في آية الحرابة.

ثالثاً: جمع مالك بين توزيع العقوبة في الحرابة وترتيبها حسب جرميتها وبين التخيير

(١) ص ٢٥ - ٢٦ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٢) ص ٢٥ - ٢٦ - ٤٢ - ٤٤ - ٦٥ - ١٢٦ من البحث.

(٣) ص ٨٥ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٤) ص ١٢٨ من البحث في العدد الحادي عشر.

وبيان ذلك أن المحارب إن قتل قتل أو صلب ولا تخيير للإمام في قطعه أو نفيه. وإن أخذ المال ولم يقتل فللإمام الخيار في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف دون نفيه. وإن أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالا فالإمام مخير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف أو نفيه. ومعنى التخير عنده أن الأمر راجع إلى اجتهد الإمام فإن كان المحارب ذا رأى وتدبير في الحراة خير في قتله أو صلبه. لأن شره إنما يزول بذلك وإن كان ذا بأس وبطش قطع من خلاف. وإلا عُرِّزَ بأيسر من ذلك من ضرب أو نفي^(١).

هذا ويرد على قول مالك بالتخير في بعض الأحوال دون بعض ما ورد على قول الجمهور بل فيه زيادة تحكم واضطراب وبعد عن ظاهر الآية من إطلاق التخير.

٦ - ما يسقط بالتوبة قبل القدرة ولا يسقط بها من الحقوق:

١ - يسقط بالتوبة حد الحراة فقط ولا تسقط حقوق الله الأخرى كحد الزنا وقطع السارق ونحوهما ولا تسقط حقوق الناس في الدماء والأموال بل يتبعهم بها المستحقون هذا عند الحنفية والمالكية^(٢).

٢ - وتسقط بها حقوق الله كلها من حد حراة وحد زنا وقطع في سرقة دون حقوق الناس من قصاص ودية وأموال عند الشافعية^(٣) والحنابلة^(٤).

٣ - وقيل يسقط بالتوبة جميع حقوق الله ويؤخذ بحقوق الناس في الدماء والأموال فيما وجد بعينه في أيديهم ولا تتبع ذممهم^(٥).

٤ - وقيل التوبة تسقط حقوق الله وحقوق الآدميين من الدماء والأموال إلا ما كان من المال قائماً بعينه في يده^(٦).

(١) ص ٨٥ - ٩٢ - ٩٣ من البحث في العدد الحادي عشر.

(٢) ص ٢١ - ٢٢ - ٣٧ - ٣٨ من البحث.

(٣) ص ٤٢ - ٤٥ من البحث.

(٤) ص ٥٤ - ٥٥ من البحث.

(٥) ص ٥٢٨ من ج ٢ من بداية المجتهد.

(٦) ص ١٣٢ من البحث في العدد الحادي عشر.

٧ - عقوبة شارب الخمر ومتعاطي المخدرات :

أ - أمر النبي ﷺ بعقوبة شارب الخمر فضرب في عهده بالجريد والنعال وغيرها وقدّر بعض الصحابة رضي الله عنهم ذلك بأربعين أو نحواً من أربعين وقال أنس رضي الله عنه جلد النبي ﷺ نحو أربعين وقال علي رضي الله عنه : جلد النبي ﷺ أربعين وجلد أبو بكر أربعين وجلد عمر ثمانين وكل سنة ، وقال في جلده أربعين هو أحب إلي . وجلده أبو بكر رضي الله عنه أيام خلافته أربعين وجلده عمر بمشورة الصحابة رضي الله عنهم آخر خلافته ثمانين ومن هنا اختلف في عقوبة من يتناول المسكر هل هي حد أو تعزير فمن نظر إلى ما نقل من التقدير اعتبرها حداً . ومن نظر إلى أن أمره ﷺ بها ليس فيه تقدير وأن الضرب كان مختلفاً بالجريد والنعال واليد ونحوها وأن تقدير من قدره من الصحابة رضي الله عنهم كان على وجه التقريب لا التحديد وأنها زيدت آخر خلافة عمر رضي الله عنه . قال إن العقوبة تعزير ، لعدم التحديد منه ﷺ والحدود لا تثبت بالتقدير التقريبي ولا تجوز الزيادة عليها وإذا كانت تعزيراً فللإمام تركها في بعض الوقائع لما يحيط بها مما يقضي بأن الترك أصلح وله أن ينفذها مع التفاوت بالزيادة والنقص .

ب - المخدرات أشد خطراً من الخمر على متعاطيها في نفسه وأخلاقه وماله وأسوأ عاقبة على المجتمع فهي أشد تحريماً من الخمر سواء قيل إنها مسكرة أم لا فيجب التشديد في عقوبتها والتغليظ على مروجيها بصناعة أو تجارة أو دعاية ، لتعاونهم على الإثم والعدوان من إفساد العقول والأخلاق وانتشار الأمراض وضياع الأموال ونحو ذلك مما يخل بالأمن ويقلق راحة المجتمع .

٨ - مما تغلظ به العقوبة :

قد تغلظ العقوبة بالجهر بالمعصية وبمكابرة مرتكبها وبفشوها وانتشارها بين الناس وتتابعهم في ارتكابها ، وتغلظ على الفرد بتكراره لها وإصراره عليها وقد يكون التعزير بالقتل إذا لم تدرأ المفسدة إلا به .

٩ - ما تثبت به الحراة وشرب الخمر والمخدر والمفتر :

تثبت الحراة بشهادة عدلين وفي ثبوتها بالشهادة على السماع وبشهادة المسلوبين فيما

سلبوه خلاف.

ويثبت تناول المسكر أو المخدر أو المفتر بشهادة اثنين تتوفر فيها شروط الشهادة على التناول واشترط أبو حنيفة وجود الرائحة عند التحمل. وبالإقرار، وفي اعتبار تكراره خلاف وبالرائحة والقيء عند مالك وهو رواية عن أحمد فيها وبوجوده سكران.

١٠ - الخلاف في قتل من تكرر منه شرب الخمر بعد عقوبته:

من شرب مسكراً فحد ثم شرب فحد ثم شرب فحد ثم شرب الرابعة أو الخامسة قتل للحديث الصحيح في ذلك وبه قال ابن حزم وجماعة^(١) وقال جمهور العلماء من تكرر منه شرب ما يسكر يحد أو يعزر ولا يقتل لأن حديث قتله بعد الرابعة منقطع أو لأنه منسوخ وأن نسخه لم يبلغ عبدالله بن عمرو رضي الله عنه وبالإجماع على أن قتله بعد الرابعة ترك وفيما ذكر نظر لرواية الحديث متصلاً من طرق ولأن قتله بعد الرابعة أو الخامسة تعزيز فلإمام تركه وفعله بناء على ما يراه مصلحة في الوقائع فلا يدل الترك على النسخ ولأن الأصل عدم النسخ فلا يصار إليه إلا عند توافر شروطه^(٢).

تطبيق إجمالي على المسائل المطلوب بيان حكمها

على ضوء ما تقدم يمكن أن يقال:

أولاً: أ - من كان ذا منعة وسطاً جهاراً بسلاح في صحراء ونحوها أو في طائرة في جو أو سفينة في بحر أو سيارة في بر مثلاً فقتل أو أخذ مالا أو انتهك عرضاً أو أربى وأخاف فهو محارب اتفاقاً فللإمام أن يعاقبه بأي عقوبة من العقوبات الأربع التي في آية المحاربة على قول من قال من العلماء: إن - أو - في الآية للتخيير مطلقاً حسب ما يراه مما يدرأ المفسدة ويحقق المصلحة لا بالهوى والتشهي.

أما على رأي من يقول: إن - أو - في الآية لتوزيع العقوبة حسب نوع الجريمة فعلى ولي الأمر أن يقتل من قتل أو يصلبه حتى يموت وأن يقطع يده ورجله من خلاف إن

(١) ص ٤٠ من البحث في هذا العدد.

(٢) ص ٤٢ من البحث في هذا العدد.

أخذ المال فقط وأن يحده إن زنى وأن يعززه إن انتهك العرض بما دون الجماع وأن يعاقبه بمثل جنايته إن كانت دون القتل وأن ينفيه إن لم يكن منه إلا الإخافة والإرهاب.

ب : وإن وقع ذلك منه في مصر ونحوه فللإمام الخيار في عقوبته كما تقدم عند من رأى أن المحاربة تكون في المصر وقال إن - أو - في الآية للتخيير.

أما على قول من قال من العلماء: إن المحاربة لا تكون في المصر فعلى الإمام أن يعاقبه حسب جريمته بالعقوبات المبينة تفصيلاً في الكتاب والسنة إلا آية الحرابة لكونه غير محارب في نظرهم.

ثانياً - أ - من كان ذا قوة أو منعة فخطف إنساناً جهاراً في صحراء فقتل أو أخذ مالا أو انتهك عرضاً أو جنى جناية أقل من القتل أو أخاف وأرهب فقط فهو محارب، للإمام الخيار في أن يعاقبه بإحدى العقوبات التي بآية المحاربة عند من يقول أن - أو - في آية المحاربة للتخيير وذلك حسب ما يراه قاضياً على المفسدة ومحققاً للمصلحة لا بالهوى والشهي.

أما على قول من يرى أن - أو - في الآية لتوزيع العقوبة حسب نوع الجريمة فعلى ولي الأمر أن يقتل من قتل أو يصلبه حتى يموت وأن يقطع يده ورجله من خلاف إذا أخذ المال فقط وأن يحده إن زنى وأن يعززه إذا انتهك العرض بما دون الجماع وأن يعاقبه بمثل جرمه إن جنى بما دون القتل وأن ينفيه إن لم يكن منه إلا الإرهاب والإخافة.

ب - وإن وقع ذلك منه في مصر ونحوه فللإمام الخيار في عقوبته كما تقدم عند من رأى أن المحاربة تكون في المصر ونحوه وقال: إن - أو - في آية الحرابة للتخيير.

أما على قول من قال: إن المحاربة لا تكون في المصر فعلى الإمام أن يعاقبه حسب جريمته بالعقوبات التي نص عليها في الكتاب والسنة فيما عدا آية الحرابة والتي استنبطها العلماء منها لكونه غير محارب.

ثالثاً - من زنى بامرأة بالإكراه أقيم عليها حد الزنا رجماً أو جلداً مع مراعاة تحقيق شروط إقامة الحد بالزنا وانتفاء الموانع وإن انتهك حرمتها برضاها لكن بغير جماع عزز بما يقتضيه نظر ولي الأمر أو نائبه في ذلك.

رابعاً - من غرر بصبي أو صبية وانتَهك العرض كان محارباً في نظر مالك وجماعة ويقام عليه حد الحُرابة على التفصيل الذي تقدم لأن هذا نوع من الغيلة وهي داخله في الحُرابة عندهم.

ومن لم يعتبر هذا غيلة أو لم يجعل الغيلة داخله في الحُرابة أي أنه يعاقب بما تقتضيه جريمته من حد أو تعزير.

خامساً: الخمر والمخدرات:

إن الله تعالى قد كرم الإنسان بالعقل وميّزه به عن الحيوان وجعله مناط التكليف بالعقائد والعبادات والمعاملات وصلاح به أن يكون خليفة في الأرض يدير شئونها ويدبر أمورها بما شرع الله تعالى في كتبه. وعلى السنة رسله فينتظم بها العمران وتنطبق فيها الحياة.

وإن الخمر تؤثر في العقل. وتخل بتوازنه. بل تذهب بإدراكه وتفكيره فيفقد الإنسان بذلك ميزته. ومصدر سعادته. ويصير مثار شر على نفسه. وخطر على مجتمعه. ديناً ودنياً، فإن السكران تنعكس في نفسه مقاييس الأمور. فيحسب الخير شراً والمعروف منكراً. وتسول له نفسه الاعتداء على النفوس والأموال. والعبث بالأعراض. ولا وزن لديه للأدب ومكارم الأخلاق وبذلك تسود الفوضى في الأمة ويتشرب فيها الاضطراب ويختل الأمن ويدخل النفوس القلق وعدم الاطمئنان. وليس إدمان المخدرات بأقل خطراً من شرب الخمر. بل ربما كان إدمانها أشد ضرراً على من ابتلى بها. وأسوأ عاقبة في مجتمعه في الدنيا والدين.

لذلك حرم الإسلام تناول الخمر وكل مخدر وشرع فيها الحد أو التعزير تأديباً لمتعاطيها وراحة لغيره وحماية للمجتمع من خطرهما وتطهيراً له من رجسها ومحافظة على أمن الأمة واطمئنانها وعلى سلامتها في دينها وصحتها وعرضها ومالها. فعلى ولاية الأمور من العلماء والحكام أن يقوموا بواجبهم في ذلك بياناً وإرشاداً أو دعوة ونصحاً. وتنفيذاً للعقوبة حداً أو تعزيراً، قال الله تعالى: ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره

ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز^(١).

وعلى هذا وما تقدم في الإعداد وخاصة ما في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وما ذكر بعده تحت عنوان دراسات حديثة من مضار الخمر وآثارها السيئة يمكن أن يقال :

أ - من أدمن تعاطي المسكرات أو المخدرات من خمر وحشيش وأفيون وجوزة الطيب وحبوب مسكرة أو مخدرة ونحوها ، بأن طعمها فعوقب ، ثم طعمها فعوقب ، وهكذا فلولي الأمر أن يعزره ولو بالقتل إذا لم تدرأ المفسدة إلا بذلك . فإن التعزير قد يغلظ بتكرار الجريمة وبفسوها وانتشارها بين الناس وما ينشأ عنها من شدة الخطر وما يترتب عليها من عظيم الأضرار .

أما إذا لم يتكرر منه ذلك أو كانت المفسدة تدرأ بما دون القتل فعلى ولي الأمر أن يعاقبه بما دون القتل من حد أو تعزير .

ب - من روج المسكرات أو المخدرات أياً كان نوعها ببيعها أو إهدائها أو تهريبها أو صنعها أو تصديرها أو استيرادها أو الإغراء بها وإيهام منافع لها ونحو ذلك فهو معين على انتشار الشروساع في الأرض فساداً ومتعاون مع متعاطيها على الإثم والعدوان وربما كان خطر الترويج والتهريب والتجارة فيها وما شابه ذلك أشد من المتناول والضرر به أعم وأشمل ، فلولي الأمر تعزيرهم ولو بالقتل إذا لم يردعهم إلا ذلك . ولم تدرأ المفسدة إلا به . فإن تحقيق المصلحة العامة للأمة مقدم على المصلحة الفردية ودفع المفسدة العامة للمجتمع يجب تقديمه على دفع المفسدة الخاصة . وليس هذا بغريب .

فإن جماعة من المنافقين ومرضى القلوب قد تعرضوا بالأذى والفتنة لنساء المؤمنين في الطرقات حين ذهابهن لحاجتهن فأمرهن الله أن يدين عليهن من جلايبهن ليعرفن بالعفة فلا يطمع في انتهاك حرمتهم منافق أو مريض قلب ويسلمن من الأذى والفتنة وأنذر أولئك الذين يتعرضون لهن وهددهم إن لم ينتهوا عن صنيعهم الكريه من التعرض للمؤمنات أن يغري بهم رسول الله ﷺ فينزل بهم ألم عقابه تشريداً ونفياً عن المدينة حتى لا يحاوروه فيها إلا قليلاً وأن يسلطه عليهم فيقتلهم تقيلاً أيماً وجدهم وتمكن من

(١) الحديد، الآية (٢٥).

التنكيل بهم. جزاءً وفاقاً بما كسبت أيديهم من التعرض لانتهاك حرمان المؤمنين.

وهناك طائفة أخرى أرجفت في المدينة بنشر أخبار كاذبة كحديثهم عن قوة الكفار واجتماعهم وتعاونهم ومسيرهم إلى المؤمنين ليدخلوا بذلك الفرع على المؤمنين فيتخاذلوا على نحو ما ذكر الله تعالى عنهم في الآيات الأولى من سورة الأحزاب، فهؤلاء ليسوا أقل خطراً ممن قبلهم على كيان الأمة وإن كانت الأولى في الأعراض إشاعة للفاحشة وتدنيساً للأخلاق والثانية في السياسة تحذيراً وتحطيماً للأعصاب وقد أُنذِرهم الله بما أُنذِر به من تعرض بالأذى لنساء المؤمنين وهددهم بالتشريد والنفي والتقتيل أينما ثقفوا مع أنه لم يثبت على هؤلاء ولا أولئك ما يوجب الرجم أو الجلد أو القصاص وإنما وقع منهم ما يوجب التعزير بالنفي والتقتيل إن لم يكفوا عن جريمتهم ولم يكن ذلك لجرد نفاقهم ومرض قلوبهم وضعف نفوسهم فليس ببعيد أن يبلغ ولي الأمر بالتعزير فيما نحن بصدد بحثه أو بيان عقوبته قتلاً - والمروجون لشرب الخمر وتناول المخدرات بأي وسيلة من وسائل الترويج والإغراء وإن لم يتناولوا شيئاً مسكراً أو مخدراً لكنهم سعوا في الأرض فساداً.

وبعد فالواقع الأليم، والبلاء الداهم ليس من عدم وجود أصول علمية واضحة ولا من عدم وقوف القضاة الأفاضل عليها وفهمهم إياها. فالنظريات العلمية والقواعد الفقهية متيسرة مطروقة والقضاة والحمد لله قد وقفوا عليها وفهموها. وإنما جاء ذلك من البطء في اتخاذ الإجراءات والتواني في نظر قضايا لا تتحمل التأخير والتراخي في تطبيق القواعد الفقهية عليها مع مراعاة الظروف والأحوال المحيطة بها. وشاهد ذلك أنه قد حدثت أحداث من جنس موضوع البحث ونالت العناية في تعجيل الإجراءات. وأخذ المسئولون عنها أنفسهم بالحزم وقوة العزم والجد والاجتهاد في فحصها والبت فيها فصدر الحكم. وتم التنفيذ في عدة أيام. والواقع خير شهيد، فطريقة تعجيل النظر في القضايا المهمة وإحكام بحثها وإصدار الحكم فيها معلومة مطروقة. فلتسلك في مثل هذه القضايا مستقبلاً كما سلكت قبل في نظائرها فإن هذا هو حل المشكلة والطريق لإنقاذ الأمة من ويلات الحوادث المؤلمة التي تلظى بنارها.

وقد عرض هذا بعض أعضاء مجلس هيئة كبار العلماء في الدورة السابعة عشرة لكن تغلبت فكرة إعداد بحث فأعد بذكر آراء الفقهاء رحمهم الله الاجتهادية والنظرية. وتطبيق ذلك نظرياً إجمالاً على الجزئيات المقترح بيان الحكم فيها أما تطبيقه تفصيلاً على

الوقائع الشخصية فهو رهين بالظروف وقرائن الأحوال التي تختص بها كل واقعة بعينها. وهذه مسئولية القضاة - أعانهم الله - والله الموفق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

| عضو | عضو | نائب رئيس اللجنة | الرئيس |
|-----------------|------------------|------------------|----------------------------------|
| عبدالله بن قعود | عبدالله بن غديان | عبد الرزاق عفيفي | عبد العزيز بن عبدالله ابن باز |

نقاط البحث في القسم الأول في العدد الحادي عشر

صفحة

| | |
|--|-----|
| مقدمة في وجوب حفظ الأمن. تحقيقاً لطمأنينة الأمة. | ١٤ |
| كلام بعض علماء التفسير على نصوص من الكتاب والسنة تتعلق بعقوبة الحراة والإفساد في الأرض مع مناقشتها. | ١٧ |
| أقوال فقهاء الإسلام في تحديد جريمة الحراة والإفساد في الأرض وفي عقوبتها مع المناقشة. | ٧٢ |
| مذهب الحنفية. | ٧٢ |
| مذهب المالكية. | ٨٥ |
| مذهب الشافعية. | ٩٤ |
| مذهب الحنابلة. | ١٠٢ |
| رأي ابن حزم. | ١١٦ |
| نقل عن ابن نيسية في الحراة وما يتعلق بها. | ١٢٥ |
| تعريف الخمر والفرق بين المسكر والمخدر والمفتّر وذكر أقوال الفقهاء في حكم تعاطيها وعقوبة من يتعاطاها ومن يساعد عليها. | ١٣٧ |
| معنى الخمر لغة وشرعاً | ١٣٧ |

نقاط البحث في القسم الثاني في العدد الثاني عشر

| | |
|---|----|
| الفرق بين حقيقة كل من الخمر والمخدر والمفتّر وبيان العلاقة بينها. | ١١ |
| ما يثبت به شرب الخمر. | ١٢ |

| | |
|---|----|
| عقوبة من ثبت عليه شرب الخمر في زمن النبي ﷺ والخلفاء الراشدين. | ٢٥ |
| كلمة عن ابن قدامة وابن تيمية في التعزير. | ٣٥ |
| خلاف العلماء في أن عقوبتها حد أو تعزير. | ٣٧ |
| حكم من تكرر منه شرب الخمر. | ٣٨ |
| كلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية الحفيد عن الخمر والمخدر والمفتر. | ٤٥ |
| دراسات حديثة تؤيد وجهة نظر فقهاء الإسلام في حكمهم في الخمر والمخدرات وتبين خطرها. | ٥٤ |
| خلاصة المقصود مما تقدم. | ٥٧ |
| تطبيق إجمالي على المسائل المطلوب بيان حكمها. | ٦٧ |

قرار رقم ٨٣ وتاريخ ١٤٠١/٧/٢٣ هـ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه وبعد:

فقد اطلع مجلس هيئة كبار العلماء في دورته السابعة عشرة المنعقدة في مدينة الرياض من يوم ١٢/٧/١٤٠١ هـ حتى ٢٣ منه على كتاب جلالة الملك وفقه الله الموجه لعضوي هيئة كبار العلماء: رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، برقم ٢/٥٩٣٤ في ١٧/٦/١٤٠١ هـ المتضمن إشارة جلالته إلى موضوعين هامين وأن فيهما فساداً للأخلاق وإخلالاً بالأمن وهما تهريب المخدرات وترويجها على اختلاف أنواعها والحشيش والأفيون مما سبب كثرة استعمالها إلى حد الإدمان من البعض وأنه نتج عن ذلك فساد أخلاق متعاطيها وذهاب معنوياتهم وحصول بعض الحوادث الجنائية، والأمر الثاني كثرة حوادث اختطاف الأشخاص من قبل بعض المجرمين داخل المدن وخارجها بقصد الاعتداء على العرض أو النفس أو المال ثم قال جلالته ولا يخفاكم أنه لا يقضي على هذه الأمور إلا جزاءات فورية قوية رادعة في حدود ما تقتضيه الشريعة المطهرة لأن إطالة الإجراء في مثل هذه المسائل يسبب تأخير تنفيذ الجزاء ونسيان الجريمة، ورغب دراسة هذين الموضوعين وإفادة جلالته.

فتم إحالة كتاب جلالته إلى هيئة كبار العلماء، وبعد دراسة الموضوع وتداول الرأي تقرر تشكيل لجنة من المجلس لتقديم توصياتها فقدمت ما توصلت إليه وبعد الاطلاع على

ما قدمته ولأهمية هذه المواضيع وضرورة البلاد إلى القضاء على الإجرام وإشاعة الأمن بين الأمة في مدنها وقراها ولما يتطلبه ذلك من مزيد البحث والتقصي لإلحاق هذه الجرائم بما يماثلها حتى يسهل تقرير العقوبة الزاجرة عن ارتكاب أمثال هذه الجرائم بإلحاقها بما يشبهها من أنواع الفساد والإجرام التي قررت الشريعة عقوباتها المناسبة لها الكفيلة بجنتها أسبابها واقتلاع جذورها من المجتمع الإسلامي ولذا رأى المجلس تأجيل إصدار القرار المتضمن وصف هذه الجرائم وإلحاقها بأشباهها وتحديد العقوبات المناسبة لأخطارها القاضية على بواعثها المزيلة لآثارها عن هذا المجتمع الذي اعتاد الأمن ونعم بالاستقرار بسبب تطبيق العقوبات الشرعية ليستمر له أمنه وتدوم عليه نعمة الأمان على الأنفس والأعراض والأموال ولتعالج أمراضه بأدوية الشريعة الكاملة القاضية بقطع كل عضو لا ينفع فيه علاج ولا يدفعه تعزيز ليعد فيه البحث اللازم.

ورأى المجلس إصدار توصية تعمم على الدوائر المختصة بمكافحة الجرائم والتحقيق فيها ودوائر القضاء بأن يهتم المختصون في تلك الدوائر بإعطاء هذه الجرائم أولوية في النظر والإنجاز وإيلاءها اهتماماً بالغاً من الإسراع الذي لا يخل بما يقتضيه العمل من إتقان وسوف يصدر القرار الخاص بوصف هذه الجرائم وإلحاقها بأمثالها وأشباهها وتعيين أنواع العقوبات التي نصت عليها الشريعة الكاملة لمعالجة هذه الجرائم ومنع حدوثها وزجر من يفكرون في ممارستها بجزاءات تكفل الردع والزجر في الدورة القادمة إن شاء الله تعالى وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هيئة كبار العلماء

رئيس الدورة

عبد العزيز بن عبد الله بن باز

عبد الله بن محمد بن حميد

عبد العزيز بن صالح

ابراهيم بن محمد آل الشيخ

عبد المجيد حسن

صالح بن لحيدان

عبد الرزاق عفيفي

عبد الله خياط

محمد بن جبير

صالح بن غصون

عبد الله بن منيع

محمد بن علي المحرکان

سليمان بن عبيد

راشد بن خنين

عبد الله بن غديان

عبد الله بن قعود

قرار رقم ٨٥ وتاريخ ١٤٠١/١١/١١ هـ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

ففي الدورة السابعة عشرة لمجلس هيئة كبار العلماء المنعقدة بمدينة الرياض في شهر رجب عام ١٤٠١ هـ اطلع المجلس على كتاب جلالة الملك خالد بن عبد العزيز حفظه الله الذي بعثه إلى سماحة الشيخ عبدالله بن محمد بن حميد رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وإلى سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز الرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد يطلب فيه جلالاته دراسة موضوعين هامين فيهما إفساد للأخلاق وإخلال بالأمن:

أحدهما: قيام بعض المجرمين بحوادث السطو والاختطاف داخل المدن وخارجها بقصد الاعتداء على العرض أو النفس أو المال.

الثاني: تعاطي المسكرات والمخدرات على اختلاف أنواعها وترويجها وتهريبها مما سبب كثرة استعمالها وإدمان بعض المنحرفين على تعاطيها حتى فسدت أخلاقهم وذهبت معنوياتهم وقاموا بحوادث جنائية.

وذكر جلالاته أنه لا يقضي على هذه الأمور إلا عقوبات فورية رادعة في حدود ما تقتضيه الشريعة الإسلامية المطهرة لأن إطالة الإجراءات في مثل هذه المسائل يسبب تأخير تنفيذ الجزاء ونسيان الجريمة.

وقد أحاله سماحتهما إلى المجلس للقيام بالدراسة المطلوبة ولما نظر المجلس في الموضوع رأى أنه ينبغي دراسته دراسة وافية متأنية وأن تعد اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بحثاً فيه ثم يناقش في الدورة الثامنة عشرة- وأصدر قراره رقم ٨٣ وتاريخ ١٤٠١/٧/٢٣ هـ يتضمن الوصية بالتعميم على الدوائر المختصة بمكافحة الجرائم والتحقيق فيها ودوائر القضاء بأن يهتم المختصون في تلك الدوائر بإعطاء هذه الجرائم أولوية في النظر والإنجاز وأن يولوها اهتماماً بالغاً من الإسراع الذي لا يخل بما يقتضيه العمل من إتقان.

وفي الدورة الثامنة عشرة لمجلس هيئة كبار العلماء المنعقدة بمدينة الطائف من ١٤٠١/١٠/٢٩ هـ حتى ١٤٠١/١١/١١ هـ نظر المجلس في الموضوع واطلع على البحث

الذي أعدته اللجنة الدائمة وبعد المناقشة المستفيضة وتداول الرأي انتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: ما يتعلق بقضايا السطو والخطف:

لقد اطلع المجلس على ما ذكره أهل العلم من أن الأحكام الشرعية تدور من حيث الجملة على وجوب حاية الضروريات الخمس والعناية بأسباب بقائها مصونة سالمة وهي الدين والنفس والعرض والعقل والمال وقد تتركز الأخطار العظيمة التي تنشأ عن جرائم الاعتداء على حرمة المسلمين في نفوسهم أو أعراضهم أو أموالهم وما تسببه من التهديد للأمن العام في البلاد والله سبحانه وتعالى قد حفظ للناس أديانهم وأبدانهم وأرواحهم وأعراضهم وعقولهم بما شرعه من الحدود والعقوبات التي تحقق الأمن العام والخاص وأن تنفيذ مقتضى آية الحراسة وما حكم به ﷺ في المحاربين كفيل بإشاعة الأمن والاطمئنان وردع من تسول له نفسه الإجماع والاعتداء على المسلمين. إذ قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾^(١). وفي الصحيحين واللفظ للبخاري عن أنس رضي الله عنه قال قدم رهط من عكل على النبي ﷺ كانوا في الصفه فاجتووا المدينة فقالوا يا رسول الله أبغنا رسلاً فقال ما أجدر لكم إلا أن تلحقوا بآبيل رسول الله ﷺ فأتوها فشرى من ألبانها وأبوالها حتى صحوا وسمنوا وقتلوا الراعي واستاقوا الذود فأتى النبي ﷺ الصريخ فبعث الطلب في آثارهم فما ترجل النهار حتى أتى بهم فأمر بمسامير فأحيت فكحلهم وقطع أيديهم وأرجلهم وما حسمهم ثم ألقوا في الحرة يستسقون فماسقوا حتى ماتوا قال أبو قلابة سرقوا وقتلوا وحاربوا الله ورسوله اهـ.

وبناء على ما تقدم فإن المجلس يقرر الأمور التالية:

أ - إن جرائم الخطف والسطو لانتهاك حرمة المسلمين على سبيل المكابرة والمجاهرة من ضروب المحاربة والسعي في الأرض فساداً المستحقة للعقاب الذي ذكره الله سبحانه في آية المائدة سواء وقع ذلك على النفس أو المال أو العرض أو أحدث إخافة السبيل

(١) الآية (٣٣) من سورة المائدة.

وقطع الطريق ولا فرق في ذلك بين وقوعه في المدن والقرى أو في الصحارى والقفار كما هو الراجح من آراء العلماء رحمهم الله تعالى. قال ابن العربي يحكي عن وقت قضائه: رفع إلي قوم خرجوا محاربين إلى رفقة فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها ومن جملة المسلمين معه فيها فاحتملوها ثم جد فيهم الطلب فأخذوا وجيء بهم فسألت من كان ابتلائي الله به من المفتين فقالوا: ليسوا محاربين لأن الحاربة إنما تكون في الأموال لا في الفروج فقلت لهم: إنا لله وإنا إليه راجعون ألم تعلموا أن الحاربة في الفروج أفحش منها في الأموال وأن الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتحرب من بين أيديهم ولا يحرب المرء من زوجته وبنته ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يسلب الفروج أهـ.

ب - يرى المجلس في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾^(١) أن (أو) للتخيير كما هو الظاهر من الآية الكريمة. وقول كثيرين من المحققين من أهل العلم رحمهم الله.

ج - يرى المجلس بالأكثرية أن يتولى نواب الإمام - القضاة - إثبات نوع الجريمة والحكم فيها فإذا ثبت لديهم أنها من المحاربة لله ورسوله والسعي في الأرض فساداً فإنهم مخيرون في الحكم فيها بالقتل أو الصلب أو قطع اليد والرجل من خلف أو النفي من الأرض بناء على اجتهادهم مراعين واقع المجرم وظروف الجريمة وأثرها في المجتمع وما يحقق المصلحة العامة للإسلام والمسلمين إلا إذا كان المحارب قد قتل فإنه يتعين قتله حتماً كما حكاه ابن العربي المالكي إجماعاً وقال صاحب الإنصاف من الحنابلة «لا نزاع فيه».

ثانياً: ما يتعلق بقضايا المسكرات والمخدرات:

نظراً إلى أن للمخدرات آثاراً سيئة على نفوس متعاطيها وتحملهم على ارتكاب جرائم الفتك وحوادث السيارات والجري وراء أوهام تؤدي إلى ذلك وأنها توجد طبقة من المجرمين شأنهم العدوان وأنها تسبب حالة من المرح والتهيج مع اعتقاد متعاطيها أنه قادر على كل شيء فضلاً عن اتجاهه إلى اختراع أفكار وهمية تحمله على ارتكاب الجريمة كما أن

لها آثاراً ضارة بالصحة العامة وقد تؤدي إلى الخلل في العقل والجنون وحيث أن أصحاب هذه الجرائم فريقان:

أحدهما: من يتعاطاها للاستعمال فقط فهذا يجري في حقه الحكم الشرعي للسكر فإن أدمن على تعاطيها ولم يجد في حقه إقامة الحد كان للحاكم الشرعي الاجتهاد في تقرير العقوبة التعزيرية الموجبة للزجر والردع ولو بقتله.

الثاني: من يروجها سواء كان ذلك بطريق التصنيع أو الاستيراد بيعاً وشراء أو إهداء ونحو ذلك من ضروب إشاعتها ونشرها فإن كان ذلك للمرة الأولى فيعزر تعزيراً بليغاً بالحبس أو الجلد أو الغرامة المالية أو بها جميعاً حسبما يقتضيه النظر القضائي وإن تكرر منه ذلك فيعزر بما يقطع شره عن المجتمع ولو كان ذلك بالقتل لأنه بفعله هذا يعتبر من المفسدين في الأرض ومن تأصل الإجرام في نفوسهم وقد قرر المحققون من أهل العلم أن القتل ضرب من التعزير قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى ومن لم يندفع فساده في الأرض إلا بالقتل قتل مثل قتل المفرق لجماعة المسلمين الداعي للبدع في الدين إلى أن قال: «وأمر النبي ﷺ بقتل رجل تعمد الكذب عليه» وسأله ابن الديلمى عمن لم ينته عن شرب الخمر فقال: من لم ينته عنها فاقتلوه^(١) وفي موضع آخر قال رحمه الله في تعليل القتل تعزيراً ما نصه: وهذا لأن المفسد كالمصائل وإذا لم يندفع المصائل إلا بالقتل قتل^(٢).

ثالثاً: نظراً إلى أن جرائم الخطف والسطو وتعاطي المسكرات والمخدرات على سبيل الترويح لها من القضايا الهامة التي قد يحكم فيها بالقتل تعزيراً فإنه ينبغي أن تختص بنظرها المحاكم العامة وأن تنظر من ثلاثة قضايا كما هو الحال في قضايا القتل والرجم وأن ترفع للتمييز ثم للمجلس الأعلى للقضاء لمراجعة الأحكام الصادرة بخصوصها براءة للذمة واحتياطاً لسفك الدماء.

رابعاً: ما يتعلق بالنواحي الإدارية:

نظراً لما لاحظته المجلس من كثرة وقوع جرائم القتل والسطو والخطف وتناول المخدرات

(١) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٢٠٩.

(٢) مجموع الفتاوى ج ٢٨ ص ٣٤٧.

والمسكرات وضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير وقائية تعين على ما تهدف إليه حكومة جلالة الملك حفظه الله من استتباب الأمن وتقليل الحوادث فإنه يوصي بالأمور التالية:

١ - ستقوم الحكومة وفقها الله بتقوية أجهزة الإمارات ورجال الأمن وخاصة في كون المسؤولين فيها من الرجال المعروفين بالدين والقوة والأمانة ويشعر كل أمير ناحية بأنه المسئول الأول من ناحية حفظ الأمن في البلاد التي تقع تحت إمارته وأن على الشرطة ورجال الإمارات الجِد والاجتهاد في سبيل تأدية واجباتهم والقيام بمتابعة الجميع ومعاينة المقصر في أداء واجبه بما يكفي لردع أمثاله.

٢ - تؤكد الدولة وفقها الله على الإمارات بأنه إذا وقعت جريمة القتل أو السطو أو الاعتداء على العرض ونحو ذلك من الجرائم المخلة بالأمن فإن إمارة الجهة التي وقعت فيها مسئولة عن القضية من ابتدائها حتى يتم تنفيذ مقتضى الحكم الصادر فيها فتقوم ببذل جميع الأسباب والوسائل للقبض على الجاني وسرعة إنهاء الإجراءات الضرورية مادامت لديها ثم تتابعها وتكلف مندوباً من جهتها يقوم بالتعقيب عليها لدى الجهات الأخرى ويطلب من كل أمير ناحية أن يكتب تقريراً عن القضية بعد انتهائها وتنفيذ الحكم الصادر فيها يبين سيرها وملاحظاته بشأنها.

٣ - يرى المجلس تأليف لجنة من مندوبين أحدهما من وزارة الداخلية والثاني من وزارة العدل لدراسة مجرى المعاملات الجنائية والروتين الذي تمر به والبحث عن الطريقة المثلى لذلك مما لا يؤثر على الإجراءات الضرورية في التحقيق والنظر القضائي.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الدورة

عبد العزيز بن صالح

عبد العزيز بن عبدالله بن باز

عبد الرزاق عفيفي

سليمان بن عبيد

راشد بن خنين

صالح بن لحيدان

عبدالله بن حميد

محمد بن علي الحركان

ابراهيم بن محمد آل الشيخ

صالح بن غصون

عبدالله بن منيع

عبدالله خياط

عبد المجيد حسن

محمد بن جبر

عبدالله بن غديان

عبدالله بن قعود

وجهة نظر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على الهادي الأمين محمد وعلى آله وصحبه
ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد:

فإن الله سبحانه أرسل رسوله محمداً بالهدى والنور وشرع له لأمة شريعة هي منتهى
الكمال والسمو وفيها ما يحتاج الناس إليه في أمور دينهم ودنياهم فيها الوعد والإغراء لمن
تمسك بجبل الله وأحل ما أحل الله ورسوله وحرم ما حرم الله ورسوله ودان دين الحق بأن
يمكن الله له في الأرض ويزيده بصيرة عند انبهاهم الأمور وبقينا عند اضطراب الأفكار
وفرقاناً يفرق به بين الحق والباطل قال الله سبحانه وتعالى ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ
فِرْقَاناً﴾^(١) وعلم سبحانه حاجة عباده إلى حفظ ما توقف حياتهم الطيبة عليه مما سماه العلماء
الضروريات الخمس التي هي حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال وشرع عقاباً
صارماً يرتب ردعاً وزجراً وينتج عنه أمن واستقرار وأعطى كل ذي رعية ما هو مؤهل
لتحمله وجعل عليه مسئولية بقدر ما أعطاه من سلطة فلإمام العام سلطة واسعة وعليه
مسئولية عظيمة، عليه مسئولية الحفاظ على كيان الأمة والعناية بحماية حرمانها وصيانة
معتقداتها وأنفسها وعقولها وأعراضها وأموالها وشرع عقوبات جعل بعضها خاصاً بصاحب
المسئولية العامة والولاية العليا يوقع منها ما يضمن قمع الباطل وكبح جراح أهل الفساد
ويزجر به مرضى النفوس الذين لا يزعمهم إيمانهم لضعفه. ولا يوقف اندفاعهم إسلامهم
لخفته وقلة مبالاتهم فهم بحاجة إلى زاجر سلطاني وعقوبة شرعية فلذا شرع سبحانه
الحدود التي هي أصلح علاج للأمراض الأمة وأنجع دواء لأدوائها ابتداءً بحد القذف
والخمر وانتهاءً بحد الرجم وقطع يد السارق وعقوبة المخاربين ومن ألحق بهم من أهل
الجرائم وما كان من هذه الجرائم فردياً يقع أثره على الأفراد جعل حده غير قابل للزيادة
والنقصان وما كان من الجرائم أثره عاماً يهدد كيان الأمة بالاضطراب ويحرق أهل الشر
على الخروج علانية شرع له عقوبة قوية وجعل أمرها عائداً إلى ولي أمر الأمة وراعي
مصالحها والمسؤول عن المحافظة على أمنها وإشاعة العدل والأمان بين أفرادها ومن ذلك
جريمة المخاربين الساعين في الأرض بالفساد وحصر جزاء هذه الفئة بما ذكره سبحانه في
آية المائدة حيث قال عز وجل ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ

(١) من الآية (٢٩) من سورة الأنفال.

فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ﴿١﴾ وقد قرر المحققون من أهل العلم أن الإمام مخير في إيقاع إحدى العقوبات المنصوص عليها في هذه الآية على من اتصف بالصفة المذكورة فيها وأن لفظة (أو) تفيد التخيير وهذا المعنى هو الذي أخذ به كافة أعضاء هيئة كبار العلماء كما هو موضح في القرار رقم (٨٥) في ١١/١١/١٤٠١ هـ الصادر في هذه الدورة ولم يخالف في ذلك أحد ونظراً لأن أكثرية الأعضاء رأوا أن التخيير المنصوص عليه في الآية ينبغي إسناده إلى القضاة لأنهم نواب الإمام في إصدار الأحكام واستثنوا من التخيير ما لو قتل المحارب في محاربته أحدًا فرأوا أنه لا خيار في قتله وأن قتله حتم وأن ذلك إجماع على ما حكاه ابن المنذر رحمه الله ^(١) ونظراً لأننا نرى أن الخيار إنما هو للإمام لماله من سعة النظر وشمول الولاية ومعرفة مصالح البلاد عامة وتقديره لما لا يقدره القضاة من أبعاد سياسية لها أثرها في مصير الأمة ويعاني من شروء المجرمين ما لا يعاني بعضه القضاة - وقد فرق العلماء بين تصرفات القاضي والإمام وبينوا أن بعض التصرفات مما ينبغي أن يختص به الإمام العام ولا شك أن التخيير في عقوبة المحارب من ذلك فإنه لا أحد من أهل العلم فيما نعلم قال أن القاضي مخير في عقاب المحاربين وجميع من تكلم على تفسير آية الحراية ممن يقول بالتخيير قال إن الإمام هو الخير لكن إذا قال ولي الأمر في قضية جزئية من قضايا الحراية والسعي بالأرض فساداً أن على القاضي أن يحكم فيها بما يراه الأصلح صار القاضي مفوضاً فيها والذي نرى أنه المتفق مع مدلول الآية الكريمة والمتفق مع ما قرره المحققون من أهل العلم أن الخيار لولي الأمر وليس للقاضي وإنما يصير للقاضي بإسناده إليه من الإمام فقد يخفى على القاضي ما كان معلوماً للإمام وقد لا يحيط بظروف الأحوال في جميع أنحاء الدولة فيحكم القاضي بالحبس في قضية يرى الإمام أن القتل فيها أنكى وقد يرى الإمام في قضية أخرى أن قطع الأيدي والأرجل من خلاف أوقع في النفوس وأزجر لها وقد يرى في بعض الأحوال أن عدم القتل أجلب للمصلحة وأعظم دفعاً للمفاسد ولهذا نظائر وأمثال فقد ترك النبي ﷺ قتل من يستحق القتل لولا أمر خارج عن مستحق القتل كما في امتناعه ﷺ من

(١) ما حكاه ابن المنذر من الإجماع مردود بخلاف ابن عباس والحسن وسعيد بن المسيب ومجاهد وإبراهيم النخعي ومكانة هؤلاء من العلم لا تخفى.

قتل رأس المنافقين لثلاثين يقول الناس أن محمداً يقتل أصحابه وترك ﷺ قتله درءاً للفتنة كما في قصة الإفك وقول النبي ﷺ (من يعذرني في رجل بلغني أذاه في أهلي) إلى آخر الحديث. ومثله امتناعه من قتل حاطب رضي الله عنه لأنه شهد بدرًا وغير ذلك وقد درأ عمر رضي الله عنه حد السرقة عن السارق لظروف اقتضت ذلك والإمام بحكم ماله من نظر شامل ومسئولية واسعة وإحساس بما يقع في بلاده وما يحيط بها ولا ارتباطه بأمور لا يرتبط بها القاضي يكون هو المعني بالتخيير ومهمة القاضي إثبات جريمة الحراية ولذا فإننا نرى ما يلي:

١ - إن الخيار المقصود في الآية معني به الإمام وليس القاضي وأن الإمام مخير في إيقاع أي العقوبات الأربع شاء من قتل أو صلب حتى الموت أو تقطيع للأيدي والأرجل من خلاف أو نفي من الأرض بأن يحبس المحارب حتى يموت في سجنه وإسناد الاختيار إلى القضاة رغم أنه لم يقل به أحد من العلماء فيما نعلم سوف يكون له آثار لا تخدم مصلحة الأمة ولا يحصل معها زجر المفسدين فكثيراً ما تصدر الأحكام في قضايا خطيرة بعقوبات خفيفة وقد عانت السلطة من ذلك الشيء الكثير وأقرب الأمور أن القضاة في الأعم الأغلب سوف يختارون أخف العقوبات إلا في حال حصول قتل من المحاربين ثم قد يختلفون هل يحكمون بقتل الجميع أو بقتل من حصل منه القتل وحده وفي ذلك من النتائج التي لا تحمد.

٢ - إن هذا الخيار للإمام في كافة أنواع الحراية والفساد المنصوص على حكمه في آية المائدة. ولا يستثنى من ذلك كون المحارب قتل أحداً أثناء حرايته فإذا تحقق للإمام أن عدم قتله أعظم دفعاً للمفاسد وأكبر جلباً للمصالح فله أن يختار عقوبة غير القتل من العقوبات المنصوص عليها في الآية. وعليه في كل ما يختار أن يتقي الله سبحانه ويقصد في اختياره وجه الله وأن لا تأخذه في الله لومة لائم وأن لا يتأثر بشفاعه أحد لأن النبي ﷺ لعن من يقبل شفاعته في حد من حدود الله وإذا أشكل على ولي الأمر شيء من ذلك فعليه أن يشاور من يثق بعلمه ودينه وبعد نظره قال سبحانه وتعالى: ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ فِيهِمْ ﴾ ^(١) وقال جل وعلا ﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ﴾ ^(٢) وقال تعالى ﴿ فَسْأَلُوا أَهْلَ

(١) من الآية (٣٨) من سورة الشورى.

(٢) من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران.

الذكر إن كنتم لا تعلمون ﴿١﴾ وقال ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾ ﴿٢﴾ وصلى الله على
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

صالح بن محمد بن لحيدان

عبدالرزاق عفيفي

عبدالله بن عبدالرحمن الغديان

(١) من الآية (٧) من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية (٢) من سورة المائدة.

